مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٦٢٥ (الاستئناف ١)

الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا – إبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد يكيموف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد جيانغ جيانغ
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيدة داشون
	كولومبيا	السيد فرنكو
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد رجموتون
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مارش

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/1132)

02-64282 (A)
0264282

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي جامايكا وزمبابوي وسري لانكا وقطر وكمبوديا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نيل (جامايكا) والسيد جوكونيا (زمبابوي) والسيد ماهندران (سري لانكا) والسيد البدر (قطر) والسيد أوش (كمبوديا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على استجابتكم لطلب حركة عدم الانحياز بعقد هذا الاجتماع في مواجهة المأساة الهائلة التي يبدو أنه يجري الإعداد لها.

والسؤال الرئيسي، الذي ينبغي أن يدور حوارنا على أساسه، هو هل يتعين علينا أن نتمسك بإعلاء سيادة القانون على الصعيد الدولي ونسعى إلى تحقيق امتثال العراق في إطار معايير القانون الدولي، أم أن بوسعنا أن نطلق أيدي الذين ستؤدي أعمالهم المحتملة إلى تقويض القانون الدولي مقابل مكاسب تنم عن قصر نظر، أو لأية أسباب أخرى، سواء كانت معقولة أم غير معقولة؟

نحن نعتقد أن لكل الدول مصلحة واضحة، بل إنها تتحمل مسؤولية واضحة، في الدفاع عن هيبة القانون والنظام الدوليين. ولذلك، ينبغي مقاومة أي نهج أحادي عشوائي خارج إطار القانون الدولي قد يعرض للخطر نظام الأمن الدولي الهش ويرسي سابقة مدمرة ذات عواقب بعيدة الأثر. واتخاذ إجراء ضد العراق من جانب واحد وخارج إطار القانون الدولي يرقى إلى إجراءات تنم عن قصر نظر قد تحل جانباً من المشكلة ولكنها ستقوض دون شك أُسس نظام الأمن الدولي المستندة إلى سلطة القانون.

إنني أُشير هنا، تحديداً، إلى مفاهيم من قبيل ''تغيير النظام'' و ''الضربة الاستباقية''، وهي مفاهيم غريبة بالنسبة للقانون الدولي وتتعارض معه. فالمفهوم الأول يتعارض مع حق الشعوب في تقرير المصير، وينكر على الشعب العراقي في هذا السياق حقه في أن يقرر من ينبغي أن يحكمه. أما المفهوم الثاني فيشوه جملة أمور منها، الفهم التقليدي لحق الدفاع عن النفس بصيغته المبينة بوضوح في القانون الدولي العرفي والموثقة في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نحذر جميع أعضاء المجلس من اتخاذ أي قرار قد يتم تفسيره، بصورة أو بأخرى، على أنه يدعم أو يعزز أو يؤيد مفاهيم غير مسبوقة وخاطئة مثل التي أشرت إليها سالفا.

من جهة أخرى ونظرا للتطورات التي حصلت مؤخرا وللتجارب المؤسفة في التسعينات، يقع العبء الآن على عاتق الحكومة العراقية لتبديد كل شك في نواياها وللسماح بدخول مفتشي الأسلحة من دون عوائق إلى كل أنحاء البلد. وندعو العراق إلى اتخاذ كل خطوة ضرورية لتجنب كارثة لصالح شعبه، ولصالح كل الشعوب في المنطقة، ولصالح السلم الدولي وسيادة القانون.

إن بلدي، بوصفه دولة عانت معاناة هائلة في الثمانينات نتيجة لاستخدام الأسلحة الكيميائية ضد جنودها

ومدنييها، يعلق أهمية كبرى على إزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة بأسرها. وهذا هو أساس دعوة حكومتي المستمرة إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن نزع سلاح العراق.

وقرار الحكومة العراقية بالسماح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، الذي لاقى ترحيب المجتمع الدولي، بما في ذلك حكومتي، كان خطوة ضرورية في الاتجاه السليم. وينبغي لذلك القرار الآن أن يجنب اللجوء السريع إلى الوسائل العسكرية وأن يوفر فرصة للدبلوماسية كي تعمل عملها. وينبغي أيضا أن يفتح الطريق أمام التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن العراق - بما في ذلك تلك القرارات بشأن إطلاق سراح أسرى الحرب وعدم تقديم ملاذ إلى الإرهابيين. وينبغي أن يؤدي ذلك التنفيذ إلى رفع الجزاءات، وهو ما سعى إليه المجتمع الدولي، بما في ذلك حكومتي. ومثل هذا النهج الدبلوماسي، كما تم تقديمه، ينبغي استكشافه بالكامل. وإذا لم تثمر الجهود الدبلوماسية، فمن شأن المجلس وحده التفكير في أي تدابير أخرى.

وينبغي إعطاء الأمم المتحدة الفرصة، وينبغي تمكينها للتصدي لهذه الأزمة بفعالية وفي الوقت المناسب. ومن شأن أي بديل لهذا النهج أن يخاطر بزيادة الريبة ويؤدي إلى عدم استقرار المنطقة لأمد طويل، وهي منطقة استوطنت فيها بالفعل مشاكل كأداء.

إن الأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية الموكل إليها مهمة صون السلم والأمن الدوليين، قادرة قانونا ولديها القدرة المتأصلة فيها على حل الأزمة الحالية، التي نجمت عن الإجراءات التي اتخذتها القيادة العراقية في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. ونحن نعتقد أن الآليات الدولية الملائمة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة توفر الأساس القانوني الضروري للإجراء الدولي الذي يستهدف التأكد من أن العراق لا يشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي ولأمن جيرانه.

علاوة على ذلك، يمكن للمجلس أن يتخذ أي إجراءات جديدة وواقعية قد يراها ضرورية من أجل ضمان التنفيذ السلس والكامل لعملية نزع السلاح. ويعتقد وفدي أيضا أن الوحدة في المجلس في مواجهة هذه الأزمة ذات أهمية كبيرة للتوصل إلى حد مستمر ودائم. ومما لاشك فيه أن الإرادة الموحدة للمجتمع الدولي، التي سيعبر عنها المجلس إن آجلا أو عاجلا، من شأنها أن تصير أفضل ضمان للتنفيذ الملائم لهذه العملية. ولذلك، فأي تفكير في إجراء من طرف واحد قد لا يثير إلا شكوكا متزايدة بشأن إمكانية وجود برنامج سري يتخطى نزع سلاح العراق، وبذلك يؤدي إلى تفاقم وتعقيد الموقف في الشرق الأوسط.

إن الهجوم على العراق، والمعاناة الهائلة الممكن توقعها التي من شأن شعب العراق أن يتعرض لها، سيؤديان بالتأكيد إلى إذكاء لهيب الاستياء في كل مكان، وليس في العراق فحسب. وسوف تبذر بذور كراهية جديدة تغذي عدم الاستقرار لسنوات مقبلة. ويزداد هذا الوضع الخطير خطورة من جراء الحصانة والإفلات من العقاب المضمونين لإسرائيل على الرغم من اقترافها لنفس الأعمال، إن لم تكن أعمالا أكثر خطورة من تلك التي اتهم بها العراق. وبعض تلك الأعمال يتضمن عدم الامتثال، وحتى الرفض الصارخ، للعديد من قرارات مجلس الأمن؛ ومحاولة الحصول على، وحتى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية؛ وممارسة إرهاب الدولة، وحتى إعلانها. إن العقائديين الذين لهم علاقات حميمة مع إسرائيل معروفون للجميع، والذين يحاولون تحقيق أهدافهم الذاتية ويريدون أن يعيدوا تشكيل العالم على هواهم الخاص، ينبغي أن يعلموا مسبقا أنهم وحدهم سيكونون مسؤولين عن أية عواقب وخيمة في نهاية المطاف.

ونحن نرى أن دخول مفتشي الأسلحة أراضي العراق من دون عوائق والبدء بعملهم في أسرع ما يمكن، سيمثلان الخطوة الأساسية المقبلة في المساعدة على إسكات طبول الحرب. وفي نهاية المطاف، من شأن الحل السلمي لهذه الأزمة أن يعزز سيادة القانون على المستوى الدولي وأن يظهر قدرة الأمم المتحدة والدبلوماسية المتعددة الأطراف على نزع فتيل النزاعات وحالات الأزمات. ومما لا شك فيه، أن مثل هذه النتيجة، متزامنة مع التزام حقيقي من جانب الحكومة العراقية بالعيش في سلم مع جيرانه، سيخدم إلى حد كبير قضية السلم والاستقرار في منطقتنا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقتبس مما قاله الأمين العام كوفي عنان عند افتتاح المناقشة العامة للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، ووضع أساس العمل بحكمة وأكد مجددا بقوة على ضرورة وجود التعددية والمؤسسات المتعددة الأطراف وهو أمر مهم ولا غنى عنه في جهود صون السلم والأمن الدوليين وتوفير الحرية للجميع. وأكد مرة أخرى على أن كل حكومة ملتزمة بسيادة القانون في الداخل يجب أيضا أن تلتزم بسيادة القانون في الخارج.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن قضية ذات أهمية استثنائية. إن النقاش بشأن العراق ظل على قائمة الانتظار في الأمم المتحدة لفترة طويلة. ونحن على اقتناع بأنه في هذه اللحظة من الضروري الإصغاء إلى وجهات نظر الدول الأعضاء، قبل أن يتخذ المجلس أي قرار جديد بشأن العراق قد يؤثر مباشرة على دور الأمم المتحدة مستقبلا في صون السلم والأمن الدوليين.

ترحب أوكرانيا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في فيينا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ فيما بين حكومة العراق، ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الترتيبات العملية لاستئناف عمليات التفتيش الدولية في العراق. ونحن نرى أن التأكيدات التي قدمتها حكومة العراق بضمان دخول مفتشي الأمم المتحدة من دون عوائق إلى جميع المواقع يبشر بالخير. ونعتبر هذا الاتفاق الخطوة التالية صوب الامتثال الكامل من جانب العراق لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية أتوجه إليكم، سيادة الرئيس والأخ العزيز، بالتهنئة والتعبير عن السعادة أن أراكم شخصيا تترأسون مجلس الأمن. وثانيا أشكركم على تلبيتكم طلب حركة عدم الانحياز عقد هذه الجلسة المفتوحة كي نتمكن نحن أعضاء الأمم المتحدة، أعضاء المجتمع الدولي، الذي كلف المجلس بالعمل نيابة عنه.

إن الموضوع المعروض اليوم، أؤكد منذ البداية، هو ليس بين العراق والكويت. هذه مسألة أخرى. إن ما بين الكويت والعراق قد تناولته القمة العربية وأوجدت الحلول له ونحن نوافق على ذلك. ما نحن بصدده هو ما بين الولايات المتحدة والعراق والإقليم ككل. لا توجد مشكلة للعراق مع مجلس الأمن ولا مشكلة للعراق مع الأمم المتحدة. المشكلة هي بين الولايات المتحدة والعراق، بل والإقليم. هذه هي الحقيقة التي لا مجال لتجاوزها أو إنكارها أو القفز عليها. لكن ما هي المشكلة، ما هي حقيقتها؟ العراق قال للأمانة العامة وقال لمجلسكم: تفضلوا، العراق مفتوح أمامكم، فتشوا عن أي شيء تريدون التفتيش عنه أو تبحثون عنه.

الآن من الذي يمنع استئناف أفرقة التفتيش لأعمالها؟ هل تمنعه العراق؟ نحن أمام متناقضات عجيبة للغاية، تبعث الحيرة فعلا. فالذي كان يمنع دخول أفرقة التفتيش هو الذي يدعو الآن أفرقة التفتيش للمجيئ إلى العراق وبأسرع ما يمكن. ومن كان يطالب بمباشرة الأفرقة لأعمالها هو الآن من يمنعها من مباشرة مهامها في العراق. أي عجب هذا؟ العراق، يا سادة، لم يخرج أفرقة التفتيش من العراق. استمرت أفرقة التفتيش لسبع سنوات وسبعة أشهر، وفتشت في كل مكان. والعراق لم يطردها، والمجلس لم يخرجها، إذن من أخرجها من العراق؟ هذا سؤال مهم. لماذا نتجاوزه؟

قيل إن العراق يمتلك أسلحة التدمير الشامل. والعراق يقول أنا ليس لدي أية أسلحة تدمير شامل. قيل إن العراق طورها خلال غياب أفرقة التفتيش. العراق قال أنا أقبل عودة أفرقة التفتيش. قيل إن العراق يضع العراقيل ويضع الشروط. وألغى العراق الشروط وألغى العراقيل التي تحول دون مباشرة أفرقة التفتيش لمهامها. المسألة ليست أسلحة تدمير شامل ولا مسألة بحث عنها ولا تدميرها، يبدو أن هذا ليس هو الغرض. وإنما هناك غرض آخر.

قيل إن العراق يتعاون مع الإرهابيين. ونفى العراق أي صلة له بأية جهة إرهابية، ولم يستطع الطرف الآخر إثبات أي دليل يؤكد وجود مثل هذه الصلة. إننا، يا سادة، ضد الإرهاب، وضد كل إرهابي، لكننا نرفض أن يقاوم الإرهاب بالإرهاب. المجتمع الدولي اتفق على محاربة الإرهاب، ولكن ليس على القيام بالإرهاب.

كل الشروط التي أمليت على العراق قَبِل بها العراق. إن هذا المجلس مسؤول. ومن أعجب العجائب أن المسؤول، أو أحد المسؤولين، عن الأمن والسلم الدوليين يدعو ويستعد للحرب، وأن من اتُهم بتهديد الأمن والسلم الدوليين يدعو للحوار ويدعو للسلم ويدعو للاستقرار. من يدعي ويزعم أنه مع الحرية يدعو للحرب، ومن اُتهم بأنه ضد الحرية يدعو للسلام. نعيش في عالم من المتناقضات. ما الهدف وما الغاية؟ إن هذا المجلس يتحمل مسؤولية كبرى. وليعلم أعضاء المجلس أنه في حال قيام عدوان ضد العراق فإن الأمن والسلم الدوليين سيتعرضان لأشد الأخطار.

لماذا نطلب من الإنسان العراقي أن يقبل المساس بكرامته؟ هل البحث هو عن أسلحة الدمار الشامل وتدميرها، أم أن العمل جار لتدمير كرامة الإنسان العراقي وتدمير استقلاله ووحدة ترابه؟ أين حقوق الإنسان التي يتشدق بعضنا بالدفاع عنها وبحمايتها؟ أليس الشعب العراقي بآدميين ومن بني الإنسان وينبغي أن تصان كرامتهم ويُحمى استقلالهم ووحدتهم الترابية؟ أليس لهم هذه الحقوق؟ إن ما يجري يستهدف السيطرة على الإقليم وتحويل العراق إلى قاعدة ثابتة لهذا الوجود. لم يعد ينطلي علينا أي ادعاء. لسنا أطفالا، أبداً.

الحل هو في سرعة ذهاب فرق التفتيش لمباشرة مهامها. ولا شروط أمامها، ولا عراقيل أمامها، إلا إذا اعتُبرت المطالب الخاصة بكرامة وإنسانية الإنسان العراقي واستقلال العراق شروطا، فنقول لأعضاء المجلس بأن هذه ليست شروطاً. وإن على كل منا، حتى على المستوى الشخصي الذاتي، ألا يقبل على غيره ما لا يقبله على نفسه، وألا نقبل لأنفسنا إلا ما نقبله لغيرنا.

إن أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن تُدمّر ليس في العراق فقط، بل من كل العالم ومن كل مالك لها. لماذا لا؟ لماذا لا نعيش في عالم خال من كل أنواع الأسلحة، ليس فقط أسلحة الدمار الشامل، بل كل أنواع الأسلحة؟ فلتبدأوا يا سادة، وليبدأ كل بنفسه. لماذا العراق فقط؟ إذا كنا بالفعل نريد عالما خاليا من كل تهديد فينبغي أن نتفق جميعا على

التخلص من كل أسلحة الدمار الشامل وغير أسلحة الدمار الشامل، حتى الأسلحة التقليدية، وأن نقر ذلك.

ولنُعمل الحوار. لنستخدم ما ميّز الله به الإنسان من بين كل مخلوقاته. لقد وهبنا الله نعمتين: نعمة العقل ونعمة اللسان أو النطق. وعلى البشر أن يستخدموا عقولهم وألسنتهم في حل مشاكلهم. إن مَن يستخدم أسنانه وأظافره وقوته هو فقط الحيوانات التي لم يهبها الله هذه النعمة التي وهبها للإنسان. فلماذا نحوِّل العالم من عالم آدمي إلى غابة؟ لماذا لا نركن للحوار، ولماذا نتهرب منه؟ لماذا نبتعد عن التفاوض ونرفضه؟ لماذا نلتجئ إلى الصواريخ وحاملات الطائرات والقنابل؟ أهذا حل للمشاكل؟ هذا صنع لها. أيأتي هذا للعالم بالسلم والاستقرار؟ لا، أبداً، بل يأتي بالعمل المضاد. لأن أي شعب إذا ما اعتُدي عليه من حقه أن يدافع عن نفسه بكل وسيلة، فيتحول فيها حتى الإنسان نفسه إلى سلاح تدميري شامل، الإنسان في حد ذاته، بأبسط الوسائل، ما دام هو ميت في كل الأحوال يموت وهو شريف يدافع عن نفسه. هذا ما تدفعون العراق إليه. والعراقيون رجال وشجعان وأسود، وسوف يعرفون كيف يدافعون عن أنفسهم جيدا.

إن مجلس الأمن مسؤول. وما قرأناه في الصحف حول مشاريع القرارات المعروضة تجعلنا لا نتنبأ خيرا أبدا، وتجعلنا غير متفائلين. لقد سألنا الأعضاء العشرة غير الدائمين فأجابونا بأن لا شيء لديهم. أي أنهم - العشرة غير الدائمين - تحوّلوا أيضا مثلنا تماما إلى متفرجين، رغم عضويتهم في المجلس. وهذا شيء لا يسرنا، ولا نقبله، ولا يجوز أن يستمر. إنهم هنا يمثِّلون كل العالم. وبهذه المناسبة، نحن نكبر ونحترم ونقدِّر مواقف الصين وروسيا وفرنسا، لأنها برهنت على أنها تحرص على السلام العالمي وعلى الأمن الدولي وعدم تعريض العالم للخطر.

من غير المعقول أن يظل هذا المجلس رهينة. وإني أنصح وأقترح على الأعضاء العشرة غير الدائمين أن يعودوا بعد الآن في كل قرار إلى مجموعاتهم الإقليمية التي اختارتهم، وليحصلوا منها على موقف كل مجموعة إقليمية ويعبِّروا عنه هنا، حتى يقف معهم المجتمع الدولي الموجود هنا في الأمم المتحدة، والذي أصبح كما لو كان أعضاؤه ليسوا بأعضاء ولا مشاركين في الأمم المتحدة، بل أصبحنا كلّنا متفرجين أو نؤدي أدوارا هزيلة. هذا غير معقول. أين الديمقراطية التي يدعي البعض بها؟ أية ديمقراطية يعمل بها المجلس؟ هل من الديمقراطية أن تُغيّب الأمم المتحدة، وأن يغيّب الأعضاء العشرة، بينما يبقى الثلاثة الآخرون المساكين يصارعون؟ أي عمل هذا الذي تقومون به نيابة عن المجتمع الدولي؟ المجتمع الدولي بريء؛ الدول الأعضاء بريئة؛ إلى أين سيقاد العالم؟ هذا هو ما يثير التعصب. وقلت لكم في خطاب سابق في هذا المجلس إنه - يا سادة - إذا ما استمرت إهانة الأمة العربية والإسلامية فإن ذلك سيهيئ أفضل مناخ للمجموعات المتعصبة في العالم الإسلامي والعربي. قلت هذا هنا في خطاب سابق. أرجوكم ارجعوا له.

الآن بتهديداتكم للمنطقة تعطون المشروعية، كل المشروعية، لأسوأ الجماعات وأكثرها تعصبا. وإن الجماهير سترى فيها المعبر عنها والمنقذ وسوف تلتحم معها وتؤازرها. وإني لا أستبعد أبدا أن المرحلة القادمة، خاصة في الوطن العربي، ستكون تحت قيادة التيارات الإسلامية المتطرفة. وقلت هذا هنا في السابق. هي التي ستحكم لأن النظام العربي الرسمي فقد مشروعيته، وقلت لكم هنا في السابق أنه تعرى حتى من ورقة التوت. كلهم جاهزون وستكون الجماهير العربية المغبونة معهم ووراءهم وتأتمر بأوامرهم. وسوف نرى ما الذي سيحل بعالمنا.

لماذا نغيّب العقل؟ لماذا نعطله؟ لماذا لا نركن للحوار؟ لماذا حوار الدبابات والصواريخ والقنابل والبارود، هذا

الاكتشاف السيئ المميت؟ لا عذر لأحد يا سادة. وأرجو ألا يجيز مجلسكم أي قرار يهين كرامة العراق، ويهين كرامة الإنسان في العراق. العراق قال لكم تفضلوا، حتى القصور مفتوحة، العراق كله مباحة، تفضلوا. ما الذي تريدونه بعد ذلك من العراق يا سادة. ينبغي ألا يصدر أي قرار لأن ما لديكم من قرارات كاف، وما لديكم لا يمنع فرق التفتيش من مباشرة مهامها. والعراقيون تعهدوا بمساعدتها. لكن لا تضمنوا أي شيء بما عساه يفرض عليكم فرضا بالضغوط السياسية والاقتصادية، وبالمكالمات مع عواصم الدول الأعضاء، وباستدعاء سفرائكم أو مقابلة سفرائهم في عواصمكم. أنتم لا تمثلون دولكم فقط. أرجوكم عودوا لقواعدكم، إلى مجموعاتكم الإقليمية التي انتخبتكم، ستتكفل هي بالغطاء، ستتكفل هي بالموقف وباتخاذ القرار الذي بإمكانكم أن تعبروا عنه هنا.

يا سادة الوطن العربي لم يعد يحتمل شيئا. كفانا ما يجري في فلسطين و لم يستطع مجلسكم عمل أي شيء. عطل المجلس وعطلت قراراته لأنكم غير قادرين على تنفيذها. لكن عندما يتعلق الأمر بالموقف في بلد عربي أو إسلامي تستدعون في الليل قبل النهار وفي عطلة نهاية الأسبوع قبل بداية أسبوع العمل.

إن ما حدث في الأيام الماضية في إقليمنا وخارجه بداية إنذار. نحن ضد هذه الأعمال بالتأكيد ولا نقبلها، لكن - يا سادة - مجرد شعور الناس بوجود خطر والتصرفات المستقبلة لن تكون منظمة. ردود الفعل في المستقبل لن تكون وراءها تنظيمات أو جماعات، بل ستكون فردية. لا يمكن التنبؤ بها ولا معرفة مصادرها، ولا يمكن ملاحقتها لأنها ستكون فردية بإرادة ذاتية فردية، من كل فرد.

أنصح مجلسكم أن يراعي دوره ومسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وأنصح مجلسكم باستعجال عودة المفتشين حتى يباشروا مهامهم وألا يبحث عن عذر، مجرد عذر، لكي يضرب العراق. لقد ضرب العراق بما فيه الكفاية. مات منه مليون وسبعمائة ألف نسمة على الأقل - حتى أكلهم وشربهم يأتي من اللجنة لتوافق عليه، أرز، قمح... الخ. ماذا تريدون أكثر من هذا؟ ما هو المطلوب؟ حتى العلاج والدواء لا بد أن توافقوا عليه، ويأتي هنا للجنة أنتم شكلتموها. ما المطلوب بعد ذلك من العراق؟ والعراق لم يطرد هؤلاء الناس، المفتشين، اسألوا من طردهم ومن أخرجهم. كيف دائما نَصُبُّ كل الأخطاء على العراق؟

أدعوكم أيها السادة، أعضاء هذا المجلس، أن تقفوا الموقف الذي يشرفكم والذي يشرفكم ليس في الدنيا فقط، بل أيضا أمام الله يوم الحساب لأنكم ستحاسبون فردا فردا، لن نحاسب كشعوب ولا حكومات أمام الله سبحانه وتعالى.

سيدي الرئيس، ربما كنت أطلت عليكم. أنا أؤكد تضامننا مع العراق وأؤكد لكم بالمناسبة أن قائد بلادي، الأخ العقيد معمر القذافي، قد عمل طيلة المدة الماضية، لأكثر من شهرين، مع الأخوة في بغداد وكان على اتصال على أعلى مستوى بالمملكة المتحدة كما كلفني هنا بتبليغ رسالة لسعادة الأمين العام. وكذلك أحلت رسالة منه للرئيس جورج بوش، وضغط على الأخوة في العراق كي يقبلوا عودة المفتشين وألا يضعوا عراقيل أمام مهامهم. ونحن نشكر إخوتنا في العراق على استجابتهم. وأرجو أن نقابل الشيء الإيجابي بما هو أكثر إيجابية. أرجو أن تتعاملوا مع العراق بمثل ما تعامل به العراق معكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد يحيى المحمصاني. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

السيد المحمصاني (المراقب الدائم لجامعة الدول العربية) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي أن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم التوفيق في مهمتكم الكبيرة. وأنتهز هذه المناسبة لأشكر السفير ستيفان تافروف على رئاسته مجلس الأمن في الشهر الماضي.

بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وإثر المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، وأمين عام جامعة الدول العربية السيد عمرو موسى، وافق العراق على عودة مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بدون قيد أو شرط. وقد لاقت هذه الخطوة ترحيباً من المجتمع الدولي، وعلى أثر ذلك تم الاتفاق بين العراق والرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في فيينا على ترتيبات عودة المفتشين. وقد عبّرت الأسواق المالية عن ارتياحها لهذا الاتفاق، فارتفع مؤشر سعر الداو جونز بنيويورك مليار دولار في الدقيقة الواحدة. إلا أن هذا الانفراج لم يدم طويلاً. فسرعان ما صدر موقف يطالب بعدم عودة المفتشين لإعداد مشروع قرار جديد.

لقد أعلن العراق أنه خالٍ من كافة أسلحة الدمار الشامل، وأنه تقيّد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبناء عليه فإننا نرى أن الوضع الحالي في المجلس يتطلب عودة المفتشين إلى العراق بأسرع ما يمكن، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لإتمام مهمتهم ورفع تقريرهم، كي يقرر المجلس رفع العقوبات عن العراق. فلا حاجة إلى استباق نتائج تقرير المفتشين والاستعداد للحرب. إننا نذكّر بأن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تنص على ”أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة.“

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الذي انعقد في بيروت يومي ٢٧ و ٢٨ أذار/مارس ٢٠٠٠، أكّد رفضه المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي بلد عربي، وطالب برفع العقوبات عنه، واحترام أمن وسلامة أراضيه. كما رحّب المجلس بتأكيد العراق احترام استقلال وسيادة دولة الكويت، ودعا إلى التقيّد بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتبنّي سياسات في إطار النوايا الحسنة.

إن قرارات مجلس الأمن بحق العراق، بدءاً بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١)، طالبت أيضاً بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي ترفضه إسرائيل وتتحداه. إن إسرائيل دولة نووية تمتلك مخزوناً ضخماً من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، ولديها القدرة على نقل هذه الأسلحة لضرب أي بقعة في العالم العربي أو خارجه. فلماذا لا يتّخذ مجلس الأمن قراراً بإجبار إسرائيل على التخلص من أسلحة الدمار الشامل، ولماذا ازدواجية المعايير؟ كما أن المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على ما يلي: ”يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقاً للميثاق“. إن جميع قرارات مجلس الأمن يجب تنفيذها. إسرائيل انتهكت عشرات القرارات لمجلس الأمن في النزاع العربي الإسرائيلي. فلماذا لا يتخذ مجلس الأمن قراراً بإجبار إسرائيل على تنفيذ قراراته؟ إن الأمين العام للأمم المتحدة قد قال مؤخراً إنه كلما دُعي إلى مؤتمر صحفي كان السؤال الدائم لديه والذي يوجه إليه هو: ماذا عن ازدواجية المعايير؟ ومجلة الإيكونوميست في عددها الأخير طرحت هذا الموضوع بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ فقالت:

(تكلم بالانكليزية)

”هذا السؤال لم يعد يسأله العرب وحدهم. فقد أصبحت العبارتان ”لا حرب ضد العراق“، ”لا بد من

تحرير فلسطين'' شعاراً للمظاهرات ضد الحرب في أوروبا وأمريكا. ذلك أن هذين الصراعين أصبحا مرتبطين في عقول عامة الناس على نحو لا يمكن للسياسيين في الغرب أن يتجاهلوه. وعندما سعى توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني، في الأسبوع الماضي إلى استدراج حزب العمال المتشكك الذي ينتمي إليه لتأييد اتخاذ إجراء ضد العراق، كان أكبر جزء في خطابه حظي بالتصفيق العبارة التي قال فيها ''إن قرارات مجلس الأمن يجب أن تنطبق في فلسطين بقدر انطباقها على العراق''.

(تكلم بالعربية)

إننا قلقون جداً لتزايد احتمال شنّ حرب على دولة عربية. إذ يلوح في الأفق تجمع كابوس مخيف يهدد أمن وسلامة المنطقة بأسرها. لذلك فإننا ندعو المفتشين التابعين للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إلى العودة إلى العراق بالسرعة الممكنة للقيام بمهامهم، حتى يُسمح للمنطقة، ومعها العالم، بأن تتنفس الصعداء.

إن شن حرب على دولة عربية أمر مرفوض تماماً. وفرض نزاع عسكري جديد على منطقة الشرق الأوسط سيكون خطأً جسيماً من الصعب السيطرة عليه أو احتواؤه. فالحرب ضد العراق ستفتح صندوق (باندورا) المفاجآت فيعم هذا البلد العنف، وحروب أهلية، وصولاً إلى شرذمته وزعزعة المنطقة العربية التي يجتاحها الغضب من احتلال إسرائيلي جاثم على أرضها، واستعدادات لهجوم عسكري يستهدف إحدى دولها.

إن الحرب على العراق ستؤدي إلى إلغاء النظام العالمي الحالي وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وستعرض الدول، وخاصة دول الجنوب، لخطر الهجوم عليها تحت غطاء الضربات الوقائية فيعود العالم إلى عهد عصبة الأمم.

إن التمسك بالميثاق والشرعية الدولية وتضامن ووحدة المجتمع الدولي هو السبيل الوحيد في مجابهة أزمات القرن الحادي والعشرين لإحلال السلم والأمن الدوليين، لكي ''ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف''.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) : أشكر المراقب الدائم لجامعة الدول العربية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل تايلند. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاسيمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس بأن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين الموقرين في تهنئتكم على ترؤس مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأعرب من خلالكم عن التقدير للسفير تافروف ممثل بلغاريا لإدارته أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

تعرب تايلند عن ترحيبها بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن لمناقشة الحالة بين العراق والكويت، وهي أمر في المقام الأول من الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. وأيا كان القرار الذي يتخذه المجلس بشأن العراق، فإنه له تأثيراً مباشراً على السلام والأمن الدوليين، وسيؤثر علينا جميعاً في نهاية المطاف. ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن يشارك أعضاء الأمم المتحدة على نطاق واسع مشاركة كاملة في هذه العملية.

وفي عصر العولمة هذا الذي يكون فيه لظهور الأزمات في إحدى المناطق أثر لا يمكن تفاديه على جميع أركان المعمورة ، تظل تعددية الأطراف والمؤسسات المتعددة الأطراف أفضل أمل أمام الإنسانية للحفاظ على السلام

والأمن الدوليين. والأمم المتحدة، بوصفها أكبر المنظمات الدولية اتساماً بالمشاركة العالمية، ترمز إلى ثقتنا وإيماننا بتعددية الأطراف. وهي ما برحت أنسب إطار لتسوية الأزمات سلمياً بالوسائل الدبلوماسية. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تحتفظ بأهميتها فلا بد من الإصغاء إلى أصوات أعضائها واحترامها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على جميع الأطراف المعنية على الاستعانة بهذه المنظمة العظيمة في محاولة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة المتصاعدة فيما يتعلق بالعراق. أما منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتمهيد الطريق للحد منها والقضاء عليها في نهاية المطاف، فيقتضي منا جميعاً أن نتمسك بنظام تعددية الأطراف.

وفي هذا الصدد، بينما نرحب بإعلان العراق المتعلق باستقباله مفتشي الأمم المتحدة دون شروط، فنحن نحث العراق بقوة على أن يراعي أن عليه مسؤولية والتزاماً بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة جميعاً دون شروط أو تحفظات. ويشمل هذا، في جملة أمور، إتاحة إمكانيات الوصول غير المشروط على الفور ودون أي إعاقة لمفتشي الأمم المتحدة للقيام بعملهم على النحو الذي تشترطه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونرى أن المناقشات المثمرة التي جرت في فيينا مؤخرا بين العراق ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمراسلات التي جرى تبادلها مؤخرا بين السلطات العراقية واللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تشكل تطورات إيجابية. ونرجو أن يحسم هذا الحوار قريبا جميع المسائل المعلقة، مما يمهد الطريق لعودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق.

وإذا استمر التصعيد الحالي للتوتر، فلا يمكن إلا أن يضر بالحالة الراهنة في الشرق الأوسط، فضلا عن السلم والاستقرار الدوليين بدلا من أن يحسنها. وسيجلب عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي أيضا في وقت تناضل فيه اقتصادات كثيرة للخروج من الأزمات المالية، ناهيك عن التغلب على الركود الاقتصادي. إن اعتماد اقتصادات كثيرة على الشرق الأوسط في التجارة والاستثمار وإمدادات الموارد الطبيعية، بما فيها النفط، يعني أن أي اضطراب أو اندلاع للأعمال العسكرية في المنطقة يمكن أن يجلب عواقب سلبية خطيرة على سبل رزق الشعوب ورفاهها في جميع أنحاء العالم. وقد تتوقف أو تتراجع عملية الانتعاش الاقتصادي التي تتبعها البلدان النامية. وهذه حالة يخسر فيها الجميع.

وفضلا عن ذلك، فإن أحد الآثار المروعة لاندلاع الأعمال العسكرية هو الآثار المدمرة التي تصيب الأبرياء والأطفال. ولهذا، نكرر مناشدتنا للعراق لكي يمتثل دون قيد أو شرط لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويراودنا خالص الأمل في أن يأخذ مجلس الأمن في الحسبان الآراء المعرب عنها في هذا الاجتماع المفتوح عندما يقرر أفضل مسار للعمل، وهو المسار الذي يحسم بأسلوب سلمي جميع القضايا المعلقة وجميع التهديدات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تايلند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب استراليا بهذه الفرصة لتخاطب مجلس الأمن بشأن قضية نعتبرها ذات أهمية فريدة، وهي عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن.

لقد كانت هناك تخمينات كثيرة حول ما دفع المجتمع الدولي إلى متابعة هذه القضية بهذه القوة في الأشهر القليلة الماضية. وانتشرت نظريات التآمر بكل أساليبه.

ولكن لنكن واضحين تماما. فهذه القضية تُعنى بأمر واحد وأمر واحد فقط، وهو استمرار تقاعس العراق في الوفاء بالتزاماته للمجتمع الدولي، التي تجسدت فيما لا يقل عن تسعة قرارات لمجلس الأمن.

قبل ١٢ سنة تقريبا عمل المجتمع الدولي بحسم من خلال مجلس الأمن لكي يطرد العراق من الكويت. وفي أعقاب ذلك الصراع حدد مجلس الأمن شروطا واضحة لا لبس فيها لما يجب على حكومة العراق أن تفعله لكي تؤكد أنها لم تعد تشكل تهديدا لجيرانها أو للأمن العالمي.

وطيلة أكثر من عقد تجنب العراق معظم هذه الالتزامات. وهي التزامات وافق عليها مجلس الأمن بموجب الأحكام الإلزامية لميثاق الأمم المتحدة. وحتى الآن لم تف حكومة العراق بـ ٢٣ التزاما من الالتزامات الـ ٢٧ الواردة في تسعة قرارات لمجلس الأمن.

والناس يسألون، لماذا العراق؟ والرد بسيط.

العراق يشكل اليوم خطرا جليا على الأمن الدولي لأنه يحاول اقتناء أسلحة الدمار الشامل ولديه سجل حافل باستخدامها ضد جيرانه، بل وضد شعبه أيضاً.

وتحدي العراق للإرادة الجماعية الدولية يهدد أسس نظام أمننا الجماعي نفسه. ويهدد النظام العالمي لعدم الانتشار الذي بذل الكثيرون، ومنهم بلدي. جهودا شاقة لبنائه.

وإذا سمح للعراق بأن ينتهك كلا من إرادة الأمم المتحدة والالتزامات الواردة في الصكوك الرئيسية لتحديد الأسلحة فمن شأن ذلك أن يترل أبلغ الضرر بالنظام الدولي. ومن شأنه أن يشجع على انتشار أسلحة الدمار الشامل في بلدان ومناطق أخرى. ومن شأنه أن يشجع البعض على الاعتقاد بأنه يمكن التنصل مع الإفلات من العقاب من الالتزامات التي تفرضها المعاهدات، مثل الالتزامات التي قطعها العراق في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ومن الواجب أن نركز الآن على ما تتطلب قرارات مجلس الأمن هذه من حكومة الرئيس صدام حسين أن تفعل.

لقد وافق العراق عام ١٩٩١ على متطلبات مجلس الأمن من العراق، الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وطيلة ما يقرب من ١٢ سنة كان يطلب إلى حكومة العراق أن تترع أسلحة الدمار الشامل وأن تقدم سجلا كاملا وصريحا ببرامجها لأسلحة الدمار الشامل وأن تتعاون مع وكالات الأمم المتحدة التي تسعى إلى فحص ورصد مرافقها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ورفضت حكومة العراق أن تفعل ذلك طيلة ما يقرب من ١٢ سنة.

ولدى المجتمع الدولي مبررات قوية جدا للضغط على العراق في هذه القضية. ورغم العرقلة والتحايل - ولكن واضحين - الخداع الصريح، فإن لجنة الأمم المتحدة الخاصة تمكنت من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٨ من اكتشاف وتوثيق وتدمير عناصر برنامج عراقي هائل للحصول على مجموعة كاملة من أسلحة الدمار الشامل: أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية ووسائل إيصالها.

ولكن مهمة اللجنة الخاصة لم تنته قط. وبمقتضى التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة إلى مجلس الأمن في أوائل عام ١٩٩٩. لم يتسن التحقق من إدعاء العراق بأنه دمر جميع أسلحته الكيميائية والبيولوجية. وحتى أواخر عام ١٩٩٨، قدرت اللجنة الخاصة أنه يوجد لدى العراق قدرة متبقية وغير شرعية للقذائف طويلة المدى وكمية من الذخائر

الكيميائية وقدرة على تصنيع المزيد منها - بما في ذلك في إكس (VX) وقدرة على تصنيع الأسلحة البيولوجية.

ومنذ عام ١٩٩٨، لم يستفد المجتمع الدولي بالتفتيش ولا بالرصد المستمر لبرامج العراق لأسلحة الدمار الشامل. وقد حاولت منظمتنا طيلة أربع سنوات أن تحسم هذا المأزق دون نجاح - أربع سنوات وضّحت فيها المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرهما، إن العراق انتهز الفرصة التي أتاحها غياب تفتيش ورصد الأمم المتحدة لكي يعجل ببرامجه لأسلحة الدمار الشامل.

واستراليا مقتنعة بأن طموح حكومة العراق لاقتناء أسلحة الدمار الشامل لا يزال قائما دون نقصان. واستراليا مقتنعة بأن العراق قد بذل محاولات مستمرة للحصول على المعدات والمواد والتكنولوجيات اللازمة لبرنامجه لأسلحة الدمار الشامل، وأنه قد عمل خلال السنوات الأربع الماضية على زيادة قدراته في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وأنه يعمل على توسيع نطاق قذائفه التسيارية، وأنه يواصل العمل على إثراء اليورانيوم وتصميم الأسلحة لجهاز نووي.

وندرك أن بعض أعضاء أسرة الأمم المتحدة لهم نظرة مختلفة. ولكن قليلين، بل أعتقد لا أحد يمكن أن يقدم حجة بأن نواحي القلق التي نشعر بها إزاء مطامح العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل ليست حقيقية؛ وأن مخاوفنا من أن العراق الذي استخدم أسلحة الدمار الشامل قبلا يمكن أن يستخدمها بسهولة مرة أخرى ليست معقولة؛ وإن المجتمع الدولي، في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر - وأقول بعميق الأسى - في أعقاب أحداث ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في بالي، يجب أن يكون دقيقا في معالجة التهديدات التي يواجهها الأمن الدولي، وإلا فسيواجه عواقب مدمرة.

وهناك سبيل واحد لإنهاء هذه المناقشة، ألا وهو أن يُنفذ العراق ما دأب على رفض تنفيذه طوال السنوات الأربع الماضية، ولدى حكومة العراق القدرة على حسم هذه القضية بشكل سلمي. ولا بد لها من أن تصدر إعلانا كاملا ونهائيا وصريحا عما في حوزتها من أسلحة للدمار الشامل؛ وأن تُعطي مفتشي الأمم المتحدة فرصة كاملة وغير مشروطة وغير مقيدة للوصول إلى تلك الأسلحة؛ وأن تكفل استمرار عمليات الرصد والتحقق لتثبت أنها تخلت نهائيا وعلى نحو حاسم عن أسلحة الدمار الشامل.

وإذا ما كان في مقدور حكومة العراق أن تُنهي هذه الحالة نهائيا وعلى نحو حاسم، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يتحمل مسؤوليته في هذا الصدد. وفي الشهور الأخيرة شاهدنا - على السطح على الأقل - حدوث بعض التغيير في النهج الذي يتبعه العراق إزاء مسألة المفتشين - وهو تغيير من المؤكد أنه ما زال يتعين اختباره. وتهنئ استراليا حقا موظفي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية على الخطوات العملية التي اتخذوها صوب استئناف عمليات التفتيش، ولكن هذا التغيير لم يحدث إلا نتيجة للضغوط الدولية المتضافرة ولأن حكومة العراق بدأت أخيرا تُدرك العواقب الوخيمة لاستمرار تحديها.

وعلينا الآن ألا ندع الكرة تفلت من أيدينا، كما نقول في استراليا. فأعضاء مجلس الأمن يتحملون مسؤولية جسيمة تتمثل في التأكد من أن الضغوط التي مورست مؤخرا على العراق لن تذهب سدى. ونحثهم على أن يصدروا قرارا جديدا وقويا يوفر أقوى أساس ممكن لعمليات غير مشروطة وغير مقيدة للتفتيش في العراق. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتأكد تماما من أن العراق لم يعد يُشكل أي تهديد للأمن الدولي، وأن هذه القصة التي

استمرت قرابة ١٢ عاما يمكن أن تجد نهاية لها، إلا من خلال عمليات التفتيش هذه.

وترى استراليا أن الأمم المتحدة صبرت طويلا. وقد بذلت قصارى جهدها من أجل معالجة شواغل العراق فيما يتعلق بهيئة التفتيش السابقة، أي لجنة الأمم المتحدة الخاصة، وذلك بإنشاء هيئة جديدة وأكثر تبسيطا للتفتيش، ألا وهي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. كما أن الأمين العام لم يتوان في بذل الجهود الرامية إلى تشجيع العراق على الامتثال لقرارات مجلس الأمن. غير أننا لا يمكن أن نسمح للعراق بأن يستمر في تحدي هذه الجهود إلى ما لا نهاية له.

وتقف استراليا على أهبة الاستعداد للقيام بدورها في هذا الصدد. ونحن لدينا تاريخ نفخر به لمساهماتنا في الجهود الدولية لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وقد بلغ عدد الأفراد الأستراليين الذين خدموا في لجنة الأمم المتحدة الخاصة ١١٠ فردا، فكنا بذلك رابع أكبر مساهم في تلك اللجنة. وتولت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش تدريب أفراد أستراليين ليعملوا بصفة مفتشين تابعين لها. واستراليا على استعداد للمشاركة في عمليات التفتيش على الأسلحة التي ستستأنفها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحدوني الأمل في أن يقدم الأستراليون مساهمة كبيرة في برامج تفكيك أسلحة الدمار الشامل العراقية.

ويتساءل الناس لماذا ينبغي لنا أن نعمل الآن فيما يتعلق بمسألة العراق. ما الذي تغير وما الذي لم يتغير؟ من الطبيعي أن كل شيء تغير في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر. وإذا كان هناك من يحتاج إلى مزيد من الإقناع، فعليه أن يتذكر فحسب الأحداث الرهيبة التي وقعت في بالي بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وهي مأساة أصابت قلب بلادي في الصميم، وإذا كان هناك شيء أبرزته أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، فإن ذلك الشيء هو أنه لا يمكن لأحد أن يسمح للأخطار التي تُهدد الأمن الدولي بأن تستمر بدون مواجهة.

ومن الصحيح أيضا أنه لم يتغير أي شيء. فنحن نناقش طوال أربع سنوات ما يجب علينا أن نفعله حيال العراق، ولكننا لم نفعل أي شيء. فهل يمكننا أن نسمح لهذا الوضع بأن يستمر إلى ما لا نهاية له؟ وهل يمكننا السماح لتحدي العراق بأن يكافأ بمثل هذا الاهتمام الذي يتلاشى ببطء؟ وما هي الرسالة التي سيوجهها مثل هذا الموقف إلى الآخرين في المجتمع الدولي الذين على استعداد لتحدي المعايير الدولية؟ ولو طال وجود هؤلاء، فإن المجتمع الدولي سيسلم لهم في نهاية الأمر.

إن المخاطر التي تنجم عن هذا التراخي حقيقية تماما. فهناك مخاطرة بأن تُصبح الحكومة العراقية، التي لم تُبد أي إشارة تدل على أن ضميرها يؤنبها لاستخدامها أسلحة الدمار الشامل في الماضي قادرة مرة أخرى على أن تهدد جيرانها والعالم كله، ولكن التهديد هذه المرة سيكون باستخدام مجموعة كاملة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. وهناك المخاطرة بأن يقوم هذا النظام، الذي كان يتصرف عشوائيا في دعم الجماعات الإرهابية، بتسليم إحدى هذه الجماعات سلاحا كيميائيا أو بيولوجيا أو نوويا، أو أن ينقل المعرفة المتعلقة ببناء هذه الأسلحة إلى إحدى هذه الجماعات.

قد يُجادل البعض حول احتمال تنفيذ أي من هذين التصورين. ولكن هل يمكن أن نكون مخطئين؟ وهل ما نطالب العراق بأن يفعله أمر غير معقول بحيث يمكن أن نكون مخطئين؟

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقع عدد لم يُعرف بعد من الأستراليين الأبرياء وغيرهم من مواطني بلدان أخرى

ضحايا هجوم وحشـي تم بطريقـة عشـوائية لا يمكـن وصفـها. وقد كان ذلك دليلا مروعا يثبت لنا أنه ليس بوسع أحد منا الهروب من الأخطار التي تُهدد الأمن الدولي. وفي عالمنا هـذا الـذي يتسـم بطـابع العولمـة، يتعـين علينـا أن نعمــل معـا أو أن نواجه عواقب تخاذلنا معا.

وكمـا ذكـر عـدد مـن قـادة العـالم، فإنـه إذا لم نـرق اليـوم إلى المسـتوى الـلازم لمواجهـة التـهديد الـذي تُشـكله أسلحة التدمير الشـامل العراقيـة للعـالم، فإننـا سـنندم جميعـا في الغد لتخاذلنا الحالي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل استراليا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السـيد فـالديس (شـيلي) (تكلـم بالإسـبانية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم الـتي جـاءت في وقـت مناسـب لعقـد هـذه المناقشـة المفتوحـة لمجلـس الأمن بشأن الحالة في العراق. فبعد عدة أسابيع من النقـاش في وسـائط الإعـلام وفي اجتماعـات انتقائيـة عُقـدت في مجلـس الأمن بشأن هذه المسألة، من المناسب الآن أن تُتـاح لأعضـاء الأمم المتحدة الفرصة ليعربـوا عـن آرائـهم حـول هـذه المسـألة التي تُثير قلقا شديدا للمجتمع الدولي بأسره.

وتقتضـــي الظـــروف منـــا أن نتوخـــى الإيجـــاز في مناقشاتنا. وأود قبل كل شيء أن أسترعي الانتباه إلى طبيعـة المسألة التي تجمعنا هنا. يتمثل السبب الرئيسي لهذا النقـاش في قيام إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحـدة بإغفـال قـرارات مجلس الأمـن بـازدراء وبشـكل مسـتمر وبطريقـة تؤثـر علـى السـلم والأمـن الدوليـين مـن خـلال تطويـر أسـلحة الدمـار الشامل. وليس هناك أي شك لـدى بلـدي في أن وجـود مثـل هـذه الأسلحة بـدون إخضاعـها لتفتيـش الأمـم المتحـدة أمـر يُمثل تحديا واضحا للمجتمع الدولي. والمجتمع الدولي - الـذي يتصرف من خلال الأجهزة التي أنشأها لصون السلم والأمـن الدوليين، وخصوصا مجلس الأمـن - هـو المسـؤول عـن ضمـان تنفيذ قراراته والامتثال لها عملا بالمواد ذات الصلة في ميثـاق الأمم المتحدة.

وثانيا، لا بد لنا من أن نُحدد طبيعة مهمـة المجلس في هـذا الخصـوص. وتتمثـل هـذه المهمـة في تحقيـق نـزع سـلاح العراق. ومما لا شك فيه أن النجـاح في ذلـك المسـعى سيعزز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في معالجة الأزمـات الدوليـة. والأهـم مـن ذلـك أنـه سـيضمن إحـلال السـلام في منطقـة عصفت بها صراعات أخرى مؤلمة.

ونحن مقتنعون بأن أمننا الدولي الجماعي يتوقف على التزام الدول الأعضاء بالتعاون متعدد الأطراف. ويؤدي عـدم احترام الأمـم المتحـدة مـن خـلال التجـاهل الصـارخ لقراراتهـا ليس إلى تقويـض أهميتـها فحسـب، بـل أيضـا إلى نشـوء حالـة مـن الفوضـى الدوليـة. والاشـتراك في النظـام الـدولي الـذي تُجسـده الأمـــم المتحـدة ليـس خيـارا يمكـن قبولـه أو رفضـه حسب الهوى، لأنه لا يوجد أي نظام بديل له.

ولهـذا رحبنـا بقـرار رئيـس الولايـات المتحـدة جـورج دبليو بوش لمعالجة هذه الأزمة في إطار الأمم المتحدة. ورحبنـا بـالمثل بالرسـالة الـتي وجهـها الأمـين العـام إلى رئيـس مجلـس الأمـن لإعـلام المجلـس بـأن حكومـة العـراق قـررت السـماح لمفتشـي الأسـلحة التـابعين للأمـم المتحـدة بـالعودة مـن دون شروط.

ونرحـب أيضـا، كتطـور إيجـابي، بالحقيقـة الـتي تسـتند إلى المحادثـات الـتي أجراهـا في فيينـا الرئيـس التنفيـذي للجنـة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش السيد هـانز بليكـس والـتي سـتجعل مـن الممكـن اسـتئناف عمليـة التفتيـش علـى أساس اتفاقات واضحة ومحددة. كما نُقدر آخر الجـهود الـتي

بذلها كل من السيد بليكس والسيد محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للنهوض بعملية توضيح تلك الاتفاقات من خلال المراسلات مع السلطات العراقية.

ولضمان الامتثال لقرارات المجلس، يجب أن تكون لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش قادرة على أن تعمل دون عوائق من أي نوع. وبلادي تعلق أهمية خاصة على الحاجة إلى وجود نظام تفتيش يضمن أن يكون الخبراء قادرين على تنفيذ مهمتهم بالكامل دون أية عقبات. ونعتقد أنه لكي تكون هذه اللجنة فعالة في عملها، يلزم أن يعمل المجلس فورا من أجل اتخاذ قرار آخر يستكمل ويحدد بمزيد من التفصيل وظائف البعثة وصلاحياتها. وما أن يتم ذلك، يتعين على المفتشين أن يعودوا إلى العراق بأسرع ما يمكن، وأن يؤدوا واجباتهم دون تعريضهم لأي نوع من الضغوط.

ومثل جميع الحاضرين في هذه القاعة، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء العواقب التي قد تترتب على أي انحراف في هذه العلمية الشائكة، بالنسبة للعالم والمنطقة، وخصوصا بالنسبة لأمن السكان المدنيين في العراق، الذين ظلوا طوال أكثر من العقد ضحية نظام متعنت، وتكبدوا التكاليف البشرية الباهظة الناجمة عن الجزاءات. وقد ثبت بالتجربة أن الشعب هو الذي يعاني بشكل مباشر من الإجراءات التأديبية أكثر مما يعاني الزعماء الذين تسببوا بسلوكهم في تلك الإجراءات. ولهذا السبب فإننا نعارض استعمال القوة إلا كملاذ أخير في حالة حدوث انتهاكات جسيمة لنظام التفتيش. وفي هذه الحالة، تعتقد شيلي أنه بعد حصولنا على تقرير مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، يأتي دور مجلس الأمن؛ فيجتمع مرة أخرى ليحدد مدى خطورة أي عدم امتثال، ويقرر ما هي التدابير اللازم اتخاذها لإنفاذ قرار المجلس. ولا ينبغي أن يساور أي أحد أدنى شك في أن مجلس الأمن، في ممارسته لسلطاته، هو الذي اتخذ القرار الخطير الذي يقضي باستخدام كل الوسائل اللازمة المتاحة له لضمان الامتثال للقرارات التي تأذن بنزع أسلحة العراق.

إن شيلي بلد ترتكز هويته على احترام القانون الوطني والنظام القانوني الدولي. وبالتالي، فإننا نأمل في أن تظل هذه العملية، في جميع الأوقات، في إطار الأمم المتحدة وسلطة مجلس الأمن. ونثق في قدرة القائمين بعمليات التفتيش على الاضطلاع بهذه المهمة الكبيرة، وهي نزع سلاح العراق. فالعامل الحاسم في حل هذه الأزمة يكمن في عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل إندونيسيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هدايات (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادي ذي بدء، أن أشكركم سيدي الرئيس، وأشكر جميع أعضاء المجلس والمندوبين الذين أعربوا عن مواساتهم وتعازيهم لحكومة إندونيسيا، على الحادث الأليم الذي وقع الأسبوع الماضي في بالي. إن حكومة بلادي، بالمثل، تشعر بالصدمة، وهي تدين بقوة هذا العمل الخسيس الهمجي. وهناك تحقيقات جادة تجري حاليا بشأن هذا الحادث. وإندونيسيا تعمل جاهدة، بمساعدة عدد من البلدان، للتعرف على مرتكبيه وتقديمهم للمحاكمة.

سيدي الرئيس، يسر وفد إندونيسيا أن يراكم تترأسون مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ومن دواعي امتناننا أن المناقشة الطارئة الحالية تنعقد في ظل رئاستكم بناء على مبادرة من حركة عدم الانحياز.

وفي سياق الشفافية المتزايدة في أعمال المجلس، نرحب بمشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في مناقشة اليوم لأن هذه المناقشة المتعلقة بالعراق على درجة كبيرة من الأهمية ليس فقط من حيث موضوعها بل ومن حيث توقيتها

أيضا. فعقد هذه الجلسة في وقت ينظر فيه المجلس في إمكانية اتخاذ قرار جديد، يمكِّن الدول غير الأعضاء في المجلس من أن تدلي بدلوها في عملية صنع القرار في هذه الهيئة. وعلى هذا النحو، نأمل في أن يتسنى تسخير الحكمة الجماعية والتأييد من جانب العضوية بأكملها لصالح أي قرار يتخذه المجلس بشأن هذا الموضوع المهم للغاية. وهذه نقطة مهمة لأنها تكمن في صلب آمالنا الخالصة التي نعلقها على سلطة المجلس.

وينبغي أن يظل المجلس منخرطا في أي حل بشأن العراق. وفي هذا الصدد، ترى إندونيسيا أنه لا بد من استنفاد جميع الجهود الدبلوماسية قبل اتخاذ أية تدابير أخرى. والباب مفتوح في هذه اللحظة للنشاط الدبلوماسي، وينبغي لمجلس الأمن أن يستغله قدر المستطاع.

وفي هذا الصدد، نناشد مجلس الأمن أن يواصل السعي لإيجاد حل سلمي. فإندونيسيا لا تصدق أن هناك أحدا يؤثر الصراع على السلام. وللتوصل إلى تسوية سلمية، إذن، نحث المجلس على تسخير نفوذه الكبير لإقناع الأطراف كافة بأن الطريق إلى السلام - وليس الطريق إلى الحرب - هو الذي يخدم مصالح الجميع. أما الحرب فلا يجوز اللجوء إليها إلا على أنها الملاذ الأخير، لا على أنها البند التالي في جدول الأعمال. وقد تكون الحرب فكرة مغرية، ولكن ذلك لا يعني أنها ستحسم حالة ما.

وإندونيسيا، بصفتها عضوا في المجتمع الدولي، عضوا يلتزم بالتسوية السلمية للمنازعات، ما فتئت تناشد القيادة العراقية دوما أن تمتثل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها تلك المتصلة بتدمير ونبذ أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، رحبت حكومة إندونيسيا بقرار العراق السماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة إلى ذلك البلد دون شروط. وما دام العراق قد أفصح عن استعداده لتنفيذ قرارات مجلس الأمن واتفاقاته والتزاماته وترتيباته السابقة، فإن وفد بلادي يؤمن بأن هذه الحالة الحرجة يمكن حلها بالطرق السلمية.

ومن الواضح أن معاناة العراق طالبت بما فيه الكفاية. وكان ذلك كله على حساب تنمية البلد واقتصاده وشعبه ومؤسساته. وبالتالي، سيكون من المؤسف أن يكتب على العراق مواجهة حرب أخرى تجلب نكسة إضافية لاقتصاده وشعبه، وتخلق أزمة إنسانية أعمق مما شهده العراق حتى الآن. فلا يصح أن يحدث ذلك، والمجلس يمكنه بسلطته أن يحول دون حدوثه. وفي رأينا أن الباب قد فتح الآن مرة أخرى أمام السلام، بعد أن وافق العراق على السماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة إلى البلد.

وما من شك في أنه: يتعين على العراق أن يسمح بدخول لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وليس هذا فحسب بل وأن يعتبر عودة المفتشين نافذة جديدة يمكنه عن طريقها حماية الشعب العراقي. ولبلوغ تلك الغاية، عليه أن يمتثل تماما لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يسعى لإيجاد حل شامل من شأنه أن يفضي إلى رفع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة.

وترى إندونيسيا، أنه على الرغم مما يبدو سائدا في اللحظة الحالية وكأنه قرع طبول الحرب، فهناك فرصة طيبة لتجنب العمل العسكري واكتساب السلام الإقليمي والعالمي مرة أخرى من هذه الحالة. ونناشد المجلس أن يغتنم هذه الفرصة ليدلل على أنه، عند الضرورة، سيبذل جهدا إضافيا لضمان أن يسود السلام بدلا من أن يضطر لتبرير الحرب بعد وقوعها. وهذه قضية تمس ولاية المجلس، ومن صالح التعددية في الأمم المتحدة أن يرقى المجلس إلى توقعات عامة أعضائها.

وأخيرا، تسترعي إندونيسيا الانتباه إلى نقطة مهمة وهي أن الحالة في العراق لا ينبغي النظر إليها بمعزل عن

حالات أخرى. فمن الحيوي، في رأينا، أن ينظر المجتمع الدولي إلى الصورة الأعم في الشرق الأوسط، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الحالة في فلسطين، وأن ينظر إلى هذه الحالة في سياق التحدي الذي يمثله الإرهاب.

ورأينا المدروس هو أن هناك زاوية يجب أن ينظر من خلالها إلى هذه القضايا - وكذلك الاستجابة لها - باعتبارها قضايا مترابطة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثلة الدانمرك. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي- استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

استهل بياني بالتأكيد على عدم شعور الاتحاد الأوروبي وشعوب الدول الأعضاء فيه بأي ضغينة تجاه الشعب العراقي. إن الاتحاد الأوروبي يحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

في عام ١٩٩٠، اختار النظام العراقي أن يغزو جارته الصغيرة الكويت التي لا حول لها ولا قوة. ووقف ائتلاف كبير من البلدان من جميع أنحاء العالم في وجه هذا العدوان.

وبعد أن قام المجتمع الدولي بتحرير الكويت، قَبِلَ العراق، في جملة أمور، بالتخلي عن كل ما لديه من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ التسيارية الطويلة المدى كشرط لرفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على العراق.

ولمدة ١٢ عاما تقريبا، لم تتعاون الحكومة العراقية بشكل كامل بشأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي لديها وتفكيك قدرتها على إنتاج مثل هذه الأسلحة.

وفي عام ١٩٩١، أنشأ مجلس الأمن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لتنفيذ عملية نزع السلاح. لكن اللجنة واجهت عدة مرات ظروف عمل غير مقبولة فرضها النظام العراقي، وبلغت هذه الظروف ذروتها في عام ١٩٩٨، بمنع مفتشي الأسلحة من دخول الأراضي العراقية.

وفي عام ١٩٩٩، أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٢٨٤ (١٩٩٩) لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، لاستئناف العمل من النقطة التي توقفت عندها اللجنة الخاصة. وكما نعرف جميعا، لم يُسمَح البتة للجنة الرصد والتحقق والتفتيش بالاضطلاع بولايتها في العراق. وعليه، لم يحدث أي تفتيش في العراق لمدة أكثر من أربع سنوات، مما أثار شواغل جادة لدى المجتمع الأوروبي فيما يتعلق بنوايا الحكومة العراقية إزاء احترام التعهدات الملزمة بموجب القانون الدولي.

لقد عمل الأمين العام للأمم المتحدة بدأب لإقناع النظام العراقي بالوفاء بالتزاماته والسماح لمفتشي الأسلحة من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعودة إلى العراق. ولم يعرب العراق عن استعداده لاستقبال مفتشي الأسلحة بدون أي شروط إلا مؤخرا وتحت ضغط قوي من المجموعة الدولية. وهذا الموقف الجديد للنظام العراقي ينبغي الآن أن يوضع موضع الاختبار، وأن يتحقق نزع سلاح كامل فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن يستأنف مفتشو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية عمليات التفتيش في أسرع وقت ممكن على أساس ولاية معززة تُدمَج فيها الترتيبات العملية الواردة في

الرسالة المشتركة للجنة الرصد والتحقق والتفتيش ووكالة الطاقة الذرية الموجهة إلى العراق بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

إن قرارات مجلس الأمن الحالية، ونتائج محادثات فيينا حسبما ترد في الرسالة المشتركة لرئيسي لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأي قواعد جديدة قد يراها مجلس الأمن ضرورية، ينبغي أن تمثل المعيار الأساسي الجديد لامتثال حكومة العراق. وينبغي أن يختبر هذا المعيار الأساسي لعمليات التفتيش اختبارا حقيقيا في أسرع وقت ممكن. وينبغي ألا يساور الحكومة العراقية أدنى شك في حقيقة أن عدم الامتثال لنظام التفتيش هذا ستكون له عواقب وخيمة.

والاتحاد الأوروبي يجدد مطالبته بوجوب أن يمتثل العراق امتثالا تاما لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يسمح خاصة لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بالعودة إلى العراق بدون أي شروط مسبقة وأن يتعاون تعاونا كاملا مع أفرقة التفتيش من كل النواحي، بما في ذلك السماح لها بالوصول فورا وبدون أي عائق إلى كل المواقع والمنشآت التي قد يود المفتشون تفتيشها في العراق. ويؤيد الاتحاد الأوروبي اتخاذ قرار جديد لمجلس الأمن يعزز حقوق المفتشين لضمان تمكينهم، بكل الفعالية الممكنة، من الاضطلاع بعملية نزع السلاح المطلوبة بموجب القرارات ذات الصلة. وإن عملية التفتيش الفعالة في العراق أداة ضرورية لضمان تفكيك جميع أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية الطويلة المدى، وهو هدفنا المشترك. ولا بد أن يسمح العراق للمفتشين بالدخول وأن يبدي تعاونا كاملا في السماح لهم بتنفيذ ولايتهم، أو أن يتحمل مسؤولية عدم تمكينهم من ذلك.

والاتحاد الأوروبي يكرر دعمه الكامل لجهود مجلس الأمن والأمين العام للتوصل إلى حل للمسألة العراقية. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الأهمية الحيوية لضمان واحترام الدور المحوري لمجلس الأمن – حاضرا ومستقبلا – في صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وفي حل الصراعات الدولية.

ونحث أعضاء مجلس الأمن كافة على اتخاذ قرار سريع يواصل الضغط القوي على العراق ويحظى بأوسع دعم ممكن داخل المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بهذه المسؤولية الهامة. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر الحار إلى سلفكم، الممثل الدائم لجارتنا العزيزة، بلغاريا، على الطريقة التي أدار بها عمل المجلس الصعب خلال الشهر الماضي. وأخيرا، وليس آخرا، أود أن أشكر الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، الذي دعا مجلس الأمن باسم حركة عدم الانحياز إلى مناقشة هذه المسألة في مناقشة مفتوحة. وإن هذه الجلسة تتيح لنا جميعا، أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه، أن نتعرف على ما وصلت إليه اليوم حقا مشاعر وآراء المجتمع الدولي بشأن مسألة ذات أهمية قصوى للسلم والاستقرار العالميين. ولا يساورنا أدنى شك في أن مداولات مجلس الأمن بشأن مسألة امتثال العراق لقراراته، وتبادل الآراء بين الأعضاء الدائمين على وجه الخصوص، سيزدادن ثراء ويستلهمان الكثير مما يُستمَع إليه في هذه الجلسة من هذا العدد الكبير من المتكلمين.

وأود أيضا أن أثني على جهود الأمين العام الدؤوبة لإقناع الحكومة العراقية بضرورة الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن.

وتعرب تركيا عن تأييدها للبيان الذي أدلت به للتو زميلتي، الممثلة الدائمة للدانمرك، باسم الاتحاد الأوروبي. وبيان الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يُرَى وأن يُفهَم كما يجب: فهو وصف متجرد لمسألة طال أمدها، من جهة، وتقييم حصيف للطريق الماثل أمامنا، من جهة أخرى. وأود أن أُفَصِّل بعض النقاط التي وردت في ذلك البيان بالفعل.

فأولا، أصبحت القضية العراقية قضية مزمنة. وعلينا قبل أن نبكي على هذه اللحظة الحرجة ونخشى الأخطار التي تجلبها، أن نتذكر كيف وصلنا إلى هذا المنعطف الذي لا نحسد عليه. فقد ظلت القضية العراقية قائمة بجوانبها المختلفة - كالجزاءات ونزع السلاح والمسائل الإنسانية - من قبيل إعادة جميع الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة إلى أوطانهم ورد الممتلكات الكويتية - لقرابة ١٢ عاما. وطوال هذه الأعوام ظل الشعب العراقي يعاني من الآثار الموهنة والرهيبة في بعض الأحيان؛ الآثار الناجمة عن عواقب غير مقصودة لتدابير تتخذ بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما كنا نطمح إلى استقرار في القسم الجنوبي من بلدنا خلال ذلك الوقت تلقّت تركيا ضربة جارحة. فتحوّل شمال العراق إلى منطقة مشاع، وتحوّلت بعد ذلك مباشرة إلى ملاذ آمن للإرهابيين يمكنهم منه إدارة عملياتهم في تركيا، وتجميع قوتهم ولجوئهم إلى الراحة لإعادة تجميع أنفسهم والبدء من جديد. وكان علينا أن ندفن آلاف الأرواح في قلوبنا ونحن نحارب بإصرار هذا الشر المنظّم. وفي ذلك الوقت كان الرأي العام لا يزال في مهده، ولذا كان متسما بالأنانية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

وتعطلت الطرق التجارية التركية طيلة تلك السنين مما أدى إلى انتشار البطالة وإلى خسارة فادحة في الإيرادات. وفي الوقت الذي كان الناس في كل مكان يتحدثون فيه عما يسمى بفوائد العولمة وعن العالم الذي يتقلص، وجدت تركيا نفسها عاجزة عن التجارة مع القسم الجنوبي من بلدها.

وواضح أن هذه القضية ليست خطرا متوهما بالنسبة لتركيا ولا هي حدث بعيد عنها. فكنا نعيش مع التداعيات المتشعبة لتردي الاستقرار في العراق المجاور. ولذا حاولنا لسنوات طويلة في غمار رغبتنا المخلصة في العودة إلى الحياة الطبيعية، أن نشرح لجارتنا المخاطر المصاحبة لعدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن. وحاولنا أن نُفهم القيادة العراقية أن استمرار الفشل في التعاون مع المجتمع الدولي في القضاء على أسلحة الدمار الشامل لديها وقدرتها على إنتاج تلك الأسلحة يجلبان أخطارا من كل نوع.

وأخيرا، وبعد أربع سنوات قررت الحكومة العراقية في الشهر الماضي السماح غير المشروط بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. ولدينا أمل وطيد أن يشير هذا إلى ما هو أكثر من التأهب، وأن يختار المجتمع الدولي اختبار صدق الموقف العراقي.

وعلى أساس هذا الأمل رحبنا بنتائج مباحثات فيينا بين المسؤولين العراقيين ومسؤولي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالترتيبات العملية بخصوص عمليات التفتيش. ونلاحظ أن عددا من كبار المسؤولين العراقيين يؤكدون الآن للمجتمع الدولي تعاون العراق الكامل، بما في ذلك إتاحة الوصول بلا عائق إلى أي مكان يرونه مناسبا للتفتيش والتحقيق. غير أننا نلاحظ أن الرسائل التي وجهت إلى الرئيس التنفيذي للجنة وإلى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينقصها

الوضوح الكامل لأنها تفتقر إلى إجابة بنعم صريحة وخالية من اللبس على عمليات التفتيش غير المشروطة وغير المقيّدة.

ونحن الآن نمر بالساعات الأخيرة التي تسبق تفهم الحكومة العراقية الكامل لخطورة الموقف. فعليها الامتثال الكامل لجميع القرارات ذات الصلة دون أن تحاول عبثا وضع أي شروط مسبقة، وينبغي أن يساعد مشروع قرار جديد الحكومة العراقية على أن تفعل هذا بكل دقة. وهذا لا يعني أن القرارات السابقة ناقصة أو معيبة قانونيا بأي حال. بل إن السعي حاليا هو إلى قرار جديد ينبع من الحاجة الفعلية إلى البيان للعالم ولقطاعات كبيرة من الرأي العام في كل مكان تقريبا أن الوسائل المتاحة لمجلس الأمن للتصرف سلميا في هذه القضية قد استنفدت حقا وبالكامل.

وبعبارة أخرى ينبغي أن يساعد أي مشروع قرار جديد الحكومة العراقية على أن تفهم بشكل تام أن المجتمع الدولي ليس منقسما إزاء الضرورة الواضحة والعاجلة لإجراء عمليات التفتيش بسرعة وبلا عائق في ذلك البلد، وأنه متحد بالقدر نفسه إزاء ضرورة تحميل الحكومة العراقية المسؤولية في حالة فشلها في الحفاظ على كلمتها. ونرجو أن يبين نص مشروع القرار إجماع مجلس الأمن على تمكين المفتشين بولاية فعالة، وعلى إدراج أحكام واضحة في الوقت نفسه لحالتي الامتثال وعدم الامتثال.

ولقد انتهى وقت التشدد الكلامي حقا. وحان الوقت لمطابقة الأقوال للأفعال. فما من أحد في هذه القاعة يشك في خطورة المرحلة التي نمر بها. فهي ليست مرحلة أخرى حرجة في هذه القصة الطويلة؛ إنها مرحلة حرجة للغاية.

ولأننا جزء من هذه الجغرافيا المعقّدة أصلا، ولأننا دولة تقليدية في هذا الجزء من العالم، ولأننا، وهو الأهم، شعب له علاقاته التاريخية والثقافية الخاصة وروابطه مع شعب العراق والمنطقة، فلدينا مخاوف جادة من أي خطأ في الحسابات قد يزعزع استقرار المنطقة. ولا يوجد أي عمل عسكري، في نهاية المطاف، يفيد في إيجاد حل دائم وسليم في الشرق الأوسط. وعلى العكس من ذلك، كان العمل العسكري يزيد من تعقيد المشاكل المستعصية أصلا فيطيل أمدها لأجيال قادمة من الضحايا الأبرياء الذين يشهدون، للأسف، عقم الصراعات المستمرة.

كذلك نخشى أن تفضي زيادة زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط إلى انطلاق النزعة الكامنة إلى إجهاض الحرب ضد الأشكال الجديدة من الإرهاب. والمهمة الوحيدة العاجلة اليوم هي حشد الدعم الكامل لمجلس الأمن والمجتمع الدولي. وأكرر إننا بحاجة إلى مجلس أمن يتكلم بلغة واحدة ويستخدم لهجة واحدة داخل المجلس وخارجه.

ولا تدّخر تركيا جهدا في سبيل ضمان أن يسود السلام والأمن في المنطقة، وسوف تواصل السير على هذا الدرب. ونحن نعلم تماما أن علينا مسؤوليات تاريخية في تأمين استمرار الأمل والكرامة في منطقتنا. ونحن نعمل في سبيل غايات خيِّرة ولن نتحوّل عن موقفنا حين يقتضي الأمر الدفاع عن هذه الأهداف. وسوف نستلهم دائما احترام سيادة جيراننا واستقلالهم وسلامة أراضيهم إلى جانب المبادئ الأخرى لحسن الجوار.

فمصير شعب العراق أمانة في أيدي العراقيين كلهم. وينطبق ذلك نفسه على الفائدة التي يرجونها من مواردهم الطبيعية. وأهم مبدأ في هذا السياق هو الحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق ووحدته الوطنية. وأي تصور يشكك في هذه المبادئ الأساسية ينبغي إغفاله. وسوف تبذل تركيا كل جهدها للحفاظ على هذه المبادئ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تركيا على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي. والمتكلم التالي في قائمتي

هو ممثل نيوزيلندا. فأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب في البداية عن مواساتنا لحكومة إندونيسيا بمناسبة التفجيرات الإرهابية المأساوية الأخيرة. فهي مأساة تشاطرها نيوزيلندا. وأعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة إندونيسيا في هذا الوقت العصيب للغاية.

ونيوزيلندا ترحب بهذه المناقشة العلنية. فالقضايا التي ينظر فيها مجلس الأمن الآن ذات أهمية حيوية لنا جميعا. وهي تتعلق بكيفية مواجهة المجتمع الدولي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والتي تتعلق بدور الأمم المتحدة ومصداقيتها.

ونحن نتناول هذه المناقشة بعدد من المسلّمات. أولها، أن العراق لا بد من أن يمتثل لطلبات مجلس الأمن من أجل التفتيش على أسلحة الدمار الشامل. والثانية، أنه لا يمكن أن تمر مخالفة قرارات مجلس الأمن دون عقاب.

ثالثا، يحدد ميثاق الأمم المتحدة، بوصفه الصك القانوني الدولي الأساسي، العملية المتعددة الأطراف المناسبة لمواجهة الأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. رابعا، إذا لم يمتثل العراق امتثالا كاملا لنظام التفتيش، فسوف يلزم أن يتخذ المجلس قرارا واضحا بشأن المزيد من الإجراءات. ولعلي أتطرق إلى كل من هذه النقاط على التوالي.

أولا، لقد تجاهل العراق بانتظام مطالبات مجلس الأمن بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل. وقد استخدم الأسلحة الكيميائية في الماضي ضد جيرانه بل وضد شعبه. وكان يمتلك الأسلحة البيولوجية. وثمة أسباب قوية تدعو للارتياب في أنه يسعى لامتلاك القدرة على إنتاج الأسلحة النووية. وقد خرق العراق المعاهدات الدولية لنزع السلاح التي هو طرف فيها. وبدون التفتيش لا يمكن لمجلس الأمن أن يتأكد من عدم حيازة العراق هذه الأسلحة أو من عدم وجود النية لديه لاستحداثها.

وقد قبلت حكومة العراق دون شروط، عندما وقّعت على اتفاق وقف إطلاق النار في حرب الخليج عام ١٩٩١، أحكام قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) التي تنص على تدمير وإزالة كل أسلحة الدمار الشامل التي في حوزته تحت رقابة دولية. وقد دأب العراق منذ ذلك الحين على انتهاك هذه الالتزامات، وإصدار إعلانات كاذبة عن قدراته في مجال إنتاج الأسلحة، والإعاقة المتكررة لمفتشي الأسلحة في الاضطلاع بالأعمال المكلفين بها.

ثانيا، إن قرارات مجلس الأمن لا يمكن انتهاكها مع الإفلات دوما من العقاب. وترى نيوزيلندا، بوصفها دولة تلتزم التزاما قويا بالنظام المتعدد الأطراف، أن الدول يجب أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن. ويجب أن يكون واضحا للعراق أنه سيواجه عواقب وخيمة إذا لم يفعل ذلك. ولذلك فإن المجتمع الدولي سيتابع عن كثب كيفية وفاء العراق بالتزاماته. وإذا لم يف بها العراق فإننا نتوقع أن يتخذ المجلس حياله إجراء حازما.

وتنطلق نيوزيلندا في قولنا هذا من موقف طويل الأمد يتمثل في تأييد القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل.

ثالثا، يحدد ميثاق الأمم المتحدة، بوصفه الصك القانوني الدولي الأساسي، العملية المتعددة الأطراف المناسبة لمواجهة الأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري كخطوة أولى أن يُسمح لمفتشي الأسلحة بالعودة على الفور حتى يمكن للمجلس أن يقيّم حالة برنامج الأسلحة العراقي وطبيعته ومداه تقييما فعالا. وقد عرضت نيوزيلندا تقديم فريق لدعم فريق التفتيش تحقيقا لهذا الغرض.

ويتطلب هذا الأمر تعاونا كاملا من جانب العراق، وأن يتيح إمكانية الوصول دون عائق. وفي حالة عدم امتثال العراق لالتزاماته، فإنه ينبغي الرجوع إلى المجلس للنظر في أي قرار يتعلق باتخاذ إجراءات إضافية. ذلك أن مجلس الأمن يجب أن يظل هو الحكم في مسألة امتثال العراق، استنادا إلى تقارير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وعمليات تقييمها. فإصدار هذه القرارات من اختصاص المجلس الصحيح. وينبغي أن يتجلى هذا في أي قرار أو قرارات يتخذها المجلس.

وسيكون الوضوح من الأهمية بمكان. فلا بد أن تكون القواعد التي تنظم امتثال العراق واضحة لمجلس الأمن وللعراق وللجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وينبغي ألا يوجد أي مجال لإساءة الفهم أو إعادة التفسير. ومن المهم لدى وضع شروط الامتثال أن تبقى عملية التفتيش محتفظة بمصداقيتها. وبالمثل يجب على المجلس أن يكفل عدم صياغة هذه الشروط بشكل يجعل من المتعذر على العراق أن يمتثل لها. إذ يجب أن تعزز هذه القواعد موقف المفتشين لا أن تزيد مهمتهم صعوبة على صعوبتها.

ونلاحظ أن هناك اقتراحا بإسناد دور خاص في نظام التفتيش للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وصحيح أن الأعضاء الدائمين في المجلس يتمتعون بموجب الميثاق ببعض الامتيازات والمسؤوليات فيما يتعلق بالتصويت، ولكنهم لا يختلفون عن أي عضو آخر في المجلس من الوجهة الموضوعية. ولن يكون إدخال مثل هذا التمييز بنّاء ولا مقبولا.

رابعا، إذا لم يمتثل العراق لنظام التفتيش، فسوف يلزم أن يتخذ المجلس قرارا واضحا بشأن المزيد من الإجراءات. ولا يملك العراق إلا أن يكون مدركا للتعزيز الذي طرأ على تصميم المجلس. وفي حالة عدم امتثال العراق فمن الواضح أن استخدام القوة ليس أمرا مستبعدا من تفكير المجلس. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الأرواح، بما في ذلك أرواح العراقيين الأبرياء. كما أن هناك خطرا يتمثل في زعزعة الاستقرار داخل المنطقة وخارجها، خاصة وأن من المحتمل أن يرى البعض في استخدام القوة، مهما كان ذلك خطأ، بعدا عرقيا أو دينيا.

وهناك أيضا مسألة ما سيحدث في العراق بعد ذلك. وقد يخفف من حدة بعض هذه المخاطر وقوف المجلس في جبهة حازمة ومتحدة، لأنه سيبدو من الواضح أن هذه الإجراءات إنما تُتخذ نيابة عن المجتمع الدولي بأسره. ومن ثم فمن المهم أن يتحد المجلس ويتصرف بشكل إجماعي لدى اتخاذ قرارات بشأن ما يتخذ من إجراءات في المستقبل.

أخيرا، أود أن أبدي ملاحظتين موجزتين؛ فمن المؤسف أن يتعين التفكير في هذه القرارات الخطيرة في وقت تبقى فيه قرارات مجلس الأمن الأخرى دون تنفيذ في الشرق الأوسط وفي غيبة أي تسوية شاملة هناك. ومن المؤسف أيضا أننا نواجه هذه المسألة في وقت تسود فيه خيبة الأمل في مناخ نزع السلاح المتعدد الأطراف وفي التقدم المحرز صوب القضاء على أسلحة الدمار الشامل بشكل أعم. ولن ييسّر هذا الوضع من مهمة المجلس في صون السلام والأمن الدوليين، أو من وضع الحكومات في هذه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إننا نعتبر هذه المناقشة بالغة الأهمية ونرى أن الوقت قد حان لإجرائها. وستتضمن القرارات التي سيتخذها مجلس الأمن في غضون الأيام والأسابيع المقبلة مسائل تتصل بصون السلام، ونظام الأمن الجماعي، ومصداقية المجلس وفعاليته، ودور

الأمم المتحدة في النظام الدولي خلال القرن الحادي والعشرين.

إن رسالة المجتمع الدولي يجب أن تكون واضحة لا لبس فيها، وهي أنه يجب أن تمتثل حكومة العراق امتثالا كاملا للالتزامات التي فرضها مجلس الأمن بموجب قراره ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي اتخذه في إطار الفصل السابع من الميثاق. وقد حدد هذا القرار شروط وقف إطلاق النار، وعلى وجه الخصوص التزامات العراق في مجال نزع السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي، وكذلك في مجال القذائف التسيارية، وأنشأ نظاما دوليا للتفتيش. وقد طالبت عدة قرارات لمجلس الأمن بأن يفصح العراق بشكل كامل وقاطع وشامل عن كافة جوانب برامجه الخاصة بتطوير أسلحة الدمار الشامل، وعن كل ما بحوزته من هذه الأسلحة ومكوناتها ومرافق إنتاجها وأماكنها. ولم يمتثل العراق لهذه القرارات، ولجأ إلى ممارسات التباطؤ طيلة السنوات الإحدى عشرة الماضية. وهذا الوضع لا يمكن قبوله. والعراق لم يمتثل لهذه القرارات ومارس أساليب التباطؤ طوال السنوات العشر الماضية. وهذا وضع غير مقبول.

إن رسالة الحكومة العراقية المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وبيان ممثل العراق الدائم في نفس اليوم، الذي قبل فيه العودة غير المشروطة لمفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، هما خطوتان إيجابيتان. ومع ذلك، تم بعد رسالة ١٦ أيلول/سبتمبر تلقي رسائل أخرى أثارت بعض الشكوك. فمن الضروري أن يحظى المفتشون بإمكانية الوصول الفورية وغير المشروطة ومن دون قيود إلى جميع المواقع، بما في ذلك ما تسمى بالمواقع الحساسة والمواقع الرئاسية. إننا نؤيد التفتيش الدقيق والفعال. ونحن نثق بالاحتراف المهني والخبرة والصفات الدبلوماسية للمدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، هانس بليكس، وللمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، في القيام بعمليات التفتيش.

ومع مراعاة الوقت الذي مرّ منذ مغادرة مفتشي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في أواخر عام ١٩٩٨ والخبرة المكتسبة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨ التي تكشف نمطا من عدم الامتثال والتردد من جانب العراق، فإننا نعتقد أنه على مجلس الأمن أن يعتمد تدابير جديدة تعزز ولاية المفتشين وتحدد العواقب في حال الإخفاق في الامتثال من جديد.

وفي رأينا أنه يجب وضع قواعد واضحة توجه عمل المفتشين وعلى المجلس أن يحدد بنفسه ما الذي يشكل انتهاكا جسيما للالتزامات المفروضة على العراق. وينبغي للعراق أيضا أن يمتثل للالتزامات الأخرى المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) من خلال تيسير عودة الممتلكات الكويتية وإعادة مواطني الكويت وبلدان ثالثة إلى أوطانهم.

وكان مجلس الأمن قد اتخذ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) الذي أدان غزو العراق للكويت، وشاركت الأرجنتين في التحالف الدولي الذي استعاد استقلال الكويت وسلامتها الإقليمية بموجب قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠)، ذلك لأن الأرجنتين تؤمن إيمانا راسخا بأن حيازة الأراضي بالقوة عمل يتناقض مع القواعد الإلزامية للقانون الدولي ولا يمكن التغاضي عنه أو مكافأته. وذلك العمل العدواني الذي قام به العراق هو السبب الجوهري للالتزامات التي فُرضت على هذا البلد في عام ١٩٩١ فيما يتعلق بترع السلاح. وبعد ١١ عاما، لم يتم الامتثال حتى الآن لهذه الالتزامات بالكامل. فلا بد من تعزيز سلطة الأمم المتحدة، التي تمارسها من خلال مجلس الأمن والقرارات التي اتخذت في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وعلى المجتمع الدولي واجب التصرف بنشاط وحسم. ويحدونا الأمل بأن يكون الحل السلمي ما زال

ممكنا. وإننا نحث حكومة العراق على أن تعمل بحسن نية، وأن تعطي مفتشي الأمم المتحدة فرصة جديدة، وأن تعطي السلام فرصة ربما قد تكون الأخيرة للشعب العراقي التعيس.

ولا يزال الوضع الإنساني للشعب العراقي يبعث على القلق الشديد للمجتمع الدولي بأسره. ونأمل أن يسمح امتثال العراق الكامل لالتزاماته بالرفع التدريجي للجزاءات في نهاية المطاف، مما يخفف عن سكان العراق المدنيين.

ونحن على ثقة بأنه يمكن تفادي استخدام القوة. ومع ذلك، فإذا تم استنفاذ كل آليات التفاوض وأصبحت القوة الخيار الوحيد، للأسف، فلا بد من ممارستها بحذر واعتدال وبما يؤدي إلى تفادي أي ضرر على السكان المدنيين بقدر الإمكان. وإن استخدام القوة هو الملاذ الأخير، ولكي يكون شرعيا ينبغي ممارسته وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبتفويض من مجلس الأمن.

لقد قلنا في بداية بياننا إن القرارات التي سيتخذها مجلس الأمن في الأيام والأسابيع المقبلة ستكون ذات أهمية أساسية بالنسبة للسلم والاستقرار في المنطقة. فيجب أن تكون المحصلة هي تعزيز الأمم المتحدة والدبلوماسية متعددة الأطراف وشرعية ومصداقية وفعالية مجلس الأمن، بوصفه الوصي على السلم والأمن الدوليين والمكلف بذلك من الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل عمان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الهنائي (عمان): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم وإلى سائر أعضاء مجلسكم الموقر بالشكر والتقدير على الاستجابة السريعة للطلب الذي تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز لعقد هذه الجلسة لمناقشة مسألة عودة المفتشين الدوليين إلى العراق.

يجتمع مجلس الأمن هذا اليوم لمناقشة موضوع غاية في الأهمية، ألا وهو الملف العراقي وعودة المفتشين الدوليين لاستئناف المهام المنوطة بهم لتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق وإجراء عملية الرصد والتحقق من خلو العراق من تلك الأسلحة.

إن هذه المناقشة تكتسي أهمية بالغة في ظل التهديدات بشن عمل عسكري ضد العراق، والذي بلا شك ستكون له عواقب وخيمة ليس على العراق فحسب، وإنما على منطقة الشرق الأوسط وعلى الأمن والسلم الدوليين، خصوصا في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث خطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن وفد بلادي، وإذ يعبر عن ترحيبه بالقرار الحكيم الذي اتخذته الحكومة العراقية بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والقاضي بالسماح بعودة المفتشين الدوليين، فإننا نعتقد أن هذا القرار جاء تتويجا لتضافر الجهود الإقليمية والدولية، على حد سواء، من أجل تجنيب العراق والمنطقة ويلات حرب مدمرة.

ولا شك في أن المفاوضات الناجحة بين الجانبين، العراقي من ناحية، ورئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية أخرى، والتي انعقدت في فيينا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قد أبرزت مدى رغبة الحكومة العراقية في تذليل الصعاب أمام عودة المفتشين الدوليين إلى العراق لاستئناف مهام عملهم.

وعلى ضوء هذه المعطيات، وتقديرا منا للمسؤولية السياسية والأخلاقية التي تقع على عاتق أعضاء المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، فإنه يحدونا وطيد الأمل في أن يضطلع المجلس بمسؤولياته بالموافقة على إرسال لجنة الأمم المتحدة للرصد

والتحقق والتفتيش على الفور لتقييم الوضع على الطبيعة في العراق، ومن ثم رفع تقرير إلى المجلس عن مدى تعاون العراق مع المفتشين الدوليين في مجال تدمير أسلحة الدمار الشامل، إن وجدت.

ونعتقد أن إطالة هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة، ووفاء العراق بالتزاماته تجاه تلك القرارات التي تفي في تقديرنا، بمتطلبات المرحلة الراهنة، من دون الحاجة إلى استصدار قرارات جديدة تشتمل على تلقائية في توجيه ضربات عسكرية، وبالتالي العودة إلى تلك المسببات التي قادتنا إلى أحداث عام ١٩٩٨ حيث تم فيها تغليب الجانب العسكري على المساعي الدبلوماسية، وهذا ما يتنافى مع المقاصد التي قامت عليها المنظومة الدولية.

إننا نرحب مرة أخرى بقرار الحكومة العراقية الإيجابي المتمثل في الاستعداد التام وغير المشروط للتعاون مع المفتشين الدوليين والوكالة الدولية للطاقة الذرية، نطالب الحكومة العراقية الشقيقة بأن تتوج هذا التوجه الإيجابي باستئناف تعاونها مع اللجنة الثلاثية، في العمل بنفس الإيجابية، على إغلاق الملف الإنساني الخاص بعودة الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، وإعادة الممتلكات الكويتية، وفقا لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن. كما نطالب هذا المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لمعاناة الشعب العراقي واحترام سيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه، والعمل على إغلاق الملف العراقي في المجلس، فور وفاء العراق بالتزاماته كافة تجاه الأسرة الدولية.

وفي الختام، يود وفد بلادي التأكيد على ضرورة الإسراع بإيفاد المفتشين الدوليين للاضطلاع بمهامهم، أملين بأن يفي العراق الشقيق بالوعود التي قطعها بشأن التعاون غير المشروط وتذليل الصعاب أمام لجنة ''الأنموفيك'' والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما نهيب بهذا المجلس استنفاد الوسائل السلمية والمساعي الدبلوماسية لتنفيذ كل القرارات ذات الصلة، بما يخدم مصلحة السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد نيجيريا، أن أشكركم وأشكر سائر أعضاء المجلس الآخرين على تنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن الحالة في العراق.

ترحب نيجيريا بالفرصة التي تتيحها هذه المناقشة المفتوحة أمام الدول الأعضاء للتعبير عن آرائها بشأن مسألة مهمة تؤثر على الأمن والسلم الدوليين وتطال جوهر الأمن الجماعي الذي ترتكز منظمتنا. وهذا العمل يظهر عزم المجلس المتواصل على تحمل المسؤولية الفريد تجاه عضوية الأمم المتحدة. وإننا نثني أيضا على شجاعة واستعداد الأطراف لعرض أوجه اختلافاتهم على مجلس الأمن للتداول بشأنها وحسمها نهائيا.

وهذا يدل على الاعتراف بالفقرة ٣ من المادة ٢ من الميثاق التي تنص على أن يفض جميع الأعضاء منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.

وما برحت الحالة في العراق، منذ عام ١٩٩٠، وبعد غزو العراق للكويت تدرج في جدول أعمال مجلس الأمن. وما زالت الأمم المتحدة معنية بالمسألة بهدف إعادة السلام إلى المنطقة، وهي قد شددت، في هذه العملية على عدم القبول بالتهديد بالقوة أو باستخدامها في العلاقات الدولية، في ما عدا الحالات التي يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم

المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن قراري مجلس الأمن، ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩)، حددا التزامات العراق في مجال نزع السلاح ووجوب أن يقدم العراق كشفا كاملا بكل أسلحة الدمار الشامل وغيرها من المواد المحظورة.

ومن الضروري أن نسجل أن الأمم المتحدة قد أحرزت تقدما هائلا على مر السنوات في مسألة نزع سلاح العراق وتدمير غالبية برامجه الخاصة بالأسلحة. وبالرغم من أن العملية لم تكن خالية من المشاكل، فقد أظهرت الخبرة أنه، عندما يتحد المجتمع الدولي ويعمل بشكل جماعي وفقا للميثاق والقانون الدولي، يصبح ممكنا دفع العملية قدما بشكل يسهم في استتباب السلام ويعزز شرعية منظمتنا.

أما موقف نيجيريا فقد تمثل طوال الوقت بضرورة أن يمتثل العراق لكل التزاماقم بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك في سبيل رفع القيود التي جلبت على شعب العراق معاناة لا يمكن وصفها. وفي غضون ذلك، كنا دائما ندعم ونؤيد اتخاذ تدابير انفراجية مثل برنامج النفط مقابل الغذاء لتخفيف آثار الجزاءات على أكثر فئات المجتمع العراقي ضعفا، لا سيما النساء والأطفال.

واليوم، نقف على عتبة اتخاذ قرار حاسم آخر بشأن العراق والطريقة التي نعتمدها في معالجة الوضع ستسفر عن آثار بعيدة المدى على تعددية الأطراف وقدرة الأمم المتحدة على تعزيز تحقيق السلام العالمي والأمن والتنمية في العالم بأسره، وليس في جزء منه فحسب. وفي هذا الصدد، تؤمن نيجيريا بأن عمل نزع السلاح غير المنجز في العراق يعتبر مصدر قلق نظرا لما يشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين. والعراق لم يفِ بكل التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، وإن انتهاكه المستمر لهذه القرارات يعد استخفافا بسلطة المجلس ويقوض شرعية منظمتنا. وعليه، يتحمل العراق مسؤولية الامتثال بالكامل لالتزاماته ويجب أن يسمح بالعودة الفورية لمفتشي الأسلحة من دون شروط.

ولقد حان الوقت الآن للعمل. ويجب أن ينتهز العراق هذه الفرصة ليظهر للعالم نواياه السلمية، واحترامه لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعزمه على الانضمام من جديد إلى احترام المبادئ التي تقوم عليها الدول بصفته بلدا محبا للسلام.

وإذا حصل ما يؤسف ولم يمتثل العراق لكل قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق بالتزاماته بنزع السلاح، عندما يكون لمجلس الأمن الشرعية والمبرر الفعلي في أن يتصرف بموجب أحكام الميثاق لإعادة النظر في الوضع واتخاذ الخطوات اللازمة التي تضمن الامتثال. وقد أظهر المجتمع الدولي، في السابق، قدرته على التصرف بحزم من خلال مجلس الأمن، للتصدي لأي وضع يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وإننا واثقون بأن المجلس سيرقى إلى مستوى المسؤولية ولن يتصرف بأقل قوة حيال هذه المسألة. وفي هذا الصدد، تتابع نيجيريا بدقة المشاورات الجارية داخل قاعة المجلس وفي عواصم أعضاء المجلس، بغية الاستجابة على النحو الواجب للحالة في العراق. ونعتقد أن عملية المشاورات، مهما كانت مؤلمة أو صعبة أو محبطة، فهي السبيل الصحيح الذي يجب أن نسلكه. ونشجع الأطراف على الاستمرار في هذه العملية وتحاشي إغراء العمل المنفرد أو دون تفويض من مجلس الأمن، حيث أن هذا التحرك لا يمكن أن يجلب إلا أضرارا لا حصر لها على منظمتنا وعلى قدرتها على التصدي للتهديدات والحالات التي تظهر مستقبلا.

ومن الضروري أن نذكر أنفسنا بصفة مستمرة بأن الأمم المتحدة أنشئت خصيصا لكي ''تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب''. ولهذا، فمن واجب جميع الدول

الأعضاء أن تواصل العمل على حماية مصداقية منظمتنا وسلامتها لئلا نتسبب بإهمالنا في اتخاذ إجراءات يمكن أن تضعف الأمم المتحدة وتعوقها عن الاضطلاع بدورها الحاسم بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وستواصل نيجيريا بذل قصارى جهدها لكي تضمن استمرار أداء الأمم المتحدة لوظائفها بفعالية بوصفها منظمة مكرسة لإرساء السلام.

ونظرا لأن المناقشة التي نجريها اليوم تقع في إطار الامتثال لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا يسعنا إلا أن نذكر أن هناك قرارات عديدة أخرى لمجلس الأمن تتقاعس حتى الآن بعض الدول الأعضاء عن تنفيذها أو الامتثال لها. ونطالب الأطراف المعنية بأن تنفذ جميع قرارات الأمم المتحدة وبذلك تعزز عملية التسوية السلمية للتراعات. فالانفاذ الانتقائي للقرارات له أثر ضار تماما مثل عدم الامتثال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب حكومة بلادي ترحيبا حارا بهذه الفرصة لتناول الحالة في العراق من خلال هذه المناقشة المفتوحة.

من المناسب، بل من الجوهري أن يستمع مجلس الأمن إلى آراء جميع أعضاء الأمم المتحدة بشأن كل مسائل الأمن الدولي، ولا سيما مسائل السلام والحرب، قبل التوصل إلى قرار.

وهناك مجموعة كبيرة من القرارات التي تفصّل الالتزامات الدولية والقانونية المفروضة على العراق قد اتخذت في هذه القاعة. فالمسؤولية وقعت، وما زالت تقع، على عاتق الحكومة العراقية عن الوفاء بالتزاماتها كما قررها مجلس الأمن لصالح صون السلم والأمن الدوليين.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ولم نكن لنجتمع هنا اليوم لو كانت حكومة العراق قد وفت بالتزاماتها تجاه المجلس، وبالتالي تجاهنا جميعا. وهناك حكومات كثيرة، ومنها الحكومة الكندية، سبق أن أرسلت رسالة مباشرة وواضحة إلى حكومة العراق مفادها أنها يجب أن تقبل العودة الفورية للمفتشين وتعمل على نحو صريح وبدون شروط مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا يعني التعاون الكامل والوصول العاجل بدون عوائق إلى جميع المواقع التي تقرر اللجنة والوكالة أن تزوراها، بما فيها ما يسمى بالمواقع الحساسة والمواقع الرئاسية.

ولهذا، رحبت كندا بقرار حكومة العراق قبول عودة مفتشي الأمم المتحدة. والعودة غير المشروطة لمفتشي الأسلحة هي الخطوة الأساسية الأولى لامتثال العراق لإرادة المجتمع الدولي.

ومع ذلك، كما توضح أحكام وقف إطلاق النار الواردة في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، فإن عودة مفتشي الأسلحة ليست الغاية. إنها الوسيلة والغاية، كما قررت قرارات المجلس، هي تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف طويلة المدى العراقية وإنهاء جميع البرامج العراقية لتطويرها.

وعمليات التفتيش التي تضطلع بها الأمم المتحدة ضرورية للتحقق من هذا الامتثال. ولكن مما يؤسف له أنه بالنظر إلى سجل السنوات الـ ١١ الماضية، تعلم الرأي العام العالمي أن يشك في التأكيدات التي تعطيها حكومة العراق. فقد شهدنا قدرا كبيرا من التحايل والمعوقات والتضليل يصعب معه الاعتماد على أي شيء سوى حكم مفتشي الأسلحة التابعين لنا وتقاريرهم.

ولهذا تؤيد كندا تأييدا تاما الجهود الجارية لإرسال رسالة جديدة لا لبس فيها إلى العراق. وينبغي لهذه الرسالة

أن تبين بوضوح وبحسم ما يطلب من حكومة العراق، أي وصول مفتشي الأسلحة على نحو عاجل وبدون شروط أو عوائق إلى جميع المواقع وفقا لما تراه كل من لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبنفس القدر، يجب ألا ندع هناك أي شك في أن العراق سيواجه عواقب خطيرة إذا تقاعس مرة أخرى عن الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن هذا، الذي يعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره.

وموقف كندا، دائما هو أنه ينبغي معالجة هذه القضايا داخل إطار مجلس الأمن الدولي. فعلى المجلس واجب الرد بوضوح وحسم وبصوت واحد على التحدي الذي يشكله العراق.

ولا نزال مدركين كذلك محنة شعب العراق. ويزداد قلقنا عليه كلما ازداد التوتر وكلما وجدنا أنفسنا نناقش مرة أخرى قضايا عدم الامتثال وآثارها. وقد دفع شعب العراق وما زال يدفع ثمنا باهظا جدا للحسابات الخاطئة السالفة ولسياسة شفير الهاوية التي يتبعها قادته.

وقد أكدت لنا حكومة العراق أنها تريد أن تعود إلى أسرة الأمم وأن تشهد رفع الجزاءات. وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي ألا يكون لدى حكومة العراق شك في أن سبيل القبول يمر من خلال مجلس الأمن. وعلى أي حال، فإن حكومة كندا تتوقع أن ترى عودة مبكرة وغير مشروطة لمفتشي الأسلحة.

ونحث المجلس على توخي الوضوح والوحدة الكاملين في الرسالة التي يرسلها باسمنا، نحن المجتمع الدولي. ويجب ألا يكون هناك تأكيد الآن أو فيما بعد لاشارات مخالفة أو مضللة.

وينبغي للمجلس أن يتخذ قرارات جديدا لا لبس فيه يوضح شروط الامتثال ويكون المجلس نفسه مسؤولا عن الحكم على استجابة العراق.

وبالتالي، يجب على العراق أن يخدم مصالح شعبه من خلال التعاون الكامل مع مفتشي الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل كوبا، أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريللا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): نحن سعيدون جدا يا سيدي لرؤية الكاميرون، وهو بلد شقيق من أفريقيا، يترأس مجلس الأمن، ونتمنى لكم كل نجاح.

إن كوبا، شأنها شأن كل البلدان الأخرى تقريبا، تعارض القيام بعمل عسكري آخر ضد العراق.

فقد اتخذت بلدان حركة عدم الانحياز موقفا واضحا مؤيدا للسلم. وتعارض البلدان العربية العمل العسكري. وغالبية البلدان الأوروبية والبلدان المتقدمة النمو الأخرى لا تسانده، والمجتمع الدولي يراقب بذهول ويشعر بالعجز، ويجري كيل اتهامات خطيرة بدون أي دليل على الإطلاق، ويجري تنظيم هذه ''الحرب المعلنة مسبقا'' بطريقة تبدو متعنتة.

ونتيجة للإسهام الهام من جانب الجامعة العربية والأمين العام، أعلن العراق عن استعداده للسماح بعودة المفتشين بدون شروط، وأعلن عن رغبته في الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ليبدد أي شك حيال إمكانية أن يكون لا يزال يملك أسلحة دمار شامل.

وقد لقي قرار العراق الترحيب من المجتمع الدولي ومن جميع الذين يرون أن تجنب صراع لا يمكن التنبؤ بعواقبه

أمر ممكن وضروري. ومع ذلك، يجري الترويج في مجلس الأمن لمشروع قرار من شأنه أن يجعل الحرب مع العراق مسألة لا يمكن تجنبها.

ويشتمل نص مشروع القرار على آلية تؤدي إلى استخدام القوة بصورة تلقائية. ويجري اقتراح إجراءات جديدة معروف فعلاً أنها غير قابلة للتطبيق، مثل إرسال مفتشين مصحوبين بقوات أمن تابعة للأمم المتحدة؛ ومشاركة ممثلي أعضاء مجلس الأمن الدائمي العضوية في أفرقة التفتيش ومنحهم نفس الحقوق التي تمنح لأعضاء الفريق الآخرين؛ وإنشاء مناطق يمنع الطيران في أجوائها وتمنع قيادة السيارات فيها؛ وإلزام العراق بالسماح للمفتشين باصطحاب العراقيين وأسرهم، الذين يرغبون في مقابلتهم، إلى خارج البلاد.

ولا توجد حاجة إلى قرار جديد. وما تجري الحاجة إليه هو أن يبدأ المفتشون عملهم في العراق بدون مزيد من التأخير. وقد اختتمت المحادثات الأخيرة في فيينا بتحقيق نجاح هام بالنسبة للترتيبات العملية لاستئناف عمليات التفتيش، اشتملت على ضمانات في الوصول إلى أي مكان بدون قيود، مما يثبت أن الحوار والتعاون بين الأطراف هو الطريق الوحيد المؤدي إلى النجاح.

ويجب تنفيذ القرارات ذات الصلة بنية حسنة من جانب جميع الأطراف ليتسنى إحراز التقدم نحو تسوية شاملة لمسألة العراق، تكفل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتشتمل على رفع نظام الجزاءات الذي سبب قدرا كبيرا من المعاناة للشعب العراقي.

ولا بد من احترام سيادة العراق والكويت وجميع بلدان المنطقة، واحترام سلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

إن كوبا مدافع عن القانون الدولي، الذي نرى أنه هو وحده القادر على ضمان السلم والأمن الدوليين. ونحن نؤمن بأن العالم يجب أن يكون خاضعا لنظام أمن جماعي، يقوم على التعاون ويوفر ضمانات لنا جميعا. ولا يجوز الاستعاضة عن هذا النظام بقانون الغاب أو بمذاهب تشكل انتهاكا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة وتشوه الحق المتأصل في الدفاع المشروع عن النفس، بصيغته المنصوص عليها في المادة ٥١ من الميثاق.

ولا يمكن السماح بأن يتطور النظام الدولي الحالي، وهو نظام لا يمكن استمرار تحمله وغير عادل وغير منصف إلى حد بعيد، إلى نظام أكثر بدائية منه.

وكوبا، التي لم تطوّر قط أسلحة دمار شامل - نووية أو من أي نوع آخر - وهي مصممة تصميما راسخا على ألا تفعل ذلك أبدا، تكرر القول إن نزع السلاح العام والكامل هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق السلم.

ولقد قيل إن مصداقية الأمم المتحدة ستكون في خطر إن لم تساند شن هجوم عسكري على العراق. على النقيض من ذلك، إذا لم يتحرك المجلس لصون السلم والأمن الدوليين، كما هو مخوّل، وإذا أقدم بدلا من ذلك على مساندة حرب لم يثبت حتى الآن أنها الخيار الوحيد الممكن، فإن السؤال الذي سيثار هو ما إذا كانت الأمم المتحدة تستطيع أن تصمد أمام وضع سيدمر مصداقيتها المتضررة أصلا.

نحن نعرف جميعا أنه تعقد اجتماعات سرّية لعدة أسابيع حول مسألة العراق بين أعضاء هذه الهيئة الدائمي العضوية، في تجاهل لبقية أعضاء هذه المنظمة، الذين يجري تجاهل آرائهم، المعروفة جيدا، بخصوص الجهة التي يُفترض أن يساندها المجلس.

إنها إهانة لنا جميعا عندما يستبعد علانية جميع أعضاء مجلس الأمن غير الدائمي العضوية من عملية اتخاذ القرار،

على الرغم من مصداقيتهم بوصفهم أعضاء انتخبتهم أغلبية عظمى من الدول الأعضاء.

وتأمل كوبا أن ينتصر الحوار والمفاوضات وألا تستمر المناداة بشن حرب على العراق. وتأمل كوبا أن يتصرف مجلس الأمن وفقا لما تمليه عليه مسؤولياته وأن يستأنف الدور الذي يجب عليه أن يقوم به في ظل هذه الظروف الاستثنائية. وإذا أخفق المجلس في أن يفعل ذلك، فإنه سيتعذر إصلاح الضرر الذي سيلحق بالنظام الدولي ونظام الأمن الجماعي للدول والأمم المتحدة، والمسؤولية التاريخية ثقيلة جدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العروة (السودان): سيدي الرئيس، أود في مستهل كلمتي أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أهنئ بلدكم الشقيق، وإنني لعلى ثقة بقدرتكم على قيادة أعمال المجلس، في هذا المنعرج المحتشد بالتحديات، بما عُرف عنكم من حكمة وحنكة وكياسة.

إن المسألة التي يتداول المجلس في شأنها اليوم تتسم بجدية وخطورة تحتم على الجميع تغليب الحكمة والموضوعية في مناقشتها. ومما يسترعي النظر حقا أن أزمة العراق التي تنداح آثارها لتشمل أركان المعمورة الأربعة ويشتد الجدل حولها في أجهزة الإعلام والمنتديات الفكرية والدوائر السياسية، تُعالج في إطار دائرة ضيقة للغاية في مجلسكم الموقر. كنا نتوقع أن يبادر المجلس بتوسيع دائرة التشاور لتشمل مَن هم خارج المجلس اتساقاً مع موجبات العدالة والشفافية، لا أن يوصد المجلس أبوابه السميكة ويُضيق دائرة التشاور لتنحصر في أعضاء لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة. إن مسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين التي أنيطت بالمجلس بموجب الميثاق ينبغي ممارستها في إطار احترام الميثاق وقواعد الشفافية والوضوح. ولا نجد وقتا تصبح فيه هذه الممارسة واجبة أفضل من هذا الوقت الراهن، إذ أن القيمة القانونية للقرارات والتدابير التي يتخذها مجلس الأمن إنما تستمد شرعيتها من التفويض الممنوح للمجلس من الدول الأعضاء التي كلفت المجلس بالعمل نيابة عن المجتمع الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين. واتساقاً مع هذا المنطق، لا يتعين ولا يُنتظر من المجلس الانفراد باتخاذ قرارات خطيرة بدون التشاور بين كامل عضويته في مرحلة أولى وبين المجلس والدول المتأثرة مباشرة بقراراته في مرحلة ثانية. هذا التشاور المزدوج ضروري حتى تكتسي قرارات المجلس صفتها الدولية وهو حتمي إن أراد المجلس أن يمثل إرادة المجتمع الدولي حقيقة.

تابع الجميع تطورات المسألة العراقية خاصة في طورها الأخير، وطالبنا جميعا باحترام الشرعية الدولية والانصياع لقرارات مجلس الأمن خاصة ما يتعلق منها بعودة المفتشين الدوليين إلى العراق. وكَم كان حكيما قرار العراق القبول بعودة المفتشين بدون قيد أو شرط، وقد رحبنا بهذه الخطوة في حينه واعتبرناها بداية للتسوية السلمية للأزمة بما يكفل نزع فتيل الحرب وتمهد الطريق لرفع العقوبات عن العراق وتطبيق مقتضيات الشرعية الدولية بكافة وجوهها والتي تشمل احترام سيادة ووحدة العراق والكويت وحل المسائل العالقة وعلى رأسها مسألة الأسرى الكويتيين والمفقودين. ولعلكم تذكرون، سيدي الرئيس، أن القمة العربية التي عُقدت في بيروت في نيسان/أبريل الماضي دعمت هذا الخط ودشنت بوادر المصالحة العراقية - الكويتية في هذا الإطار. إننا نحترم الشرعية الدولية باعتبارها الملاذ الآمن للجميع إذا طبقت على الجميع بلا استثناء بموضوعية وحيادية وبعُدت عن الانتقائية وازدواجية المعايير. وأشير هنا إلى عجز المجلس عن القيام بواجبه لكبح جماح الاعتداءات

الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني المحتل وتغاضيه عن رفض إسرائيل تطبيق قرار واحد من جملة ٢٩ قرارا اتخذها مجلسكم الموقر بشأن الوضع في الأراضي الفلسطينية. علاوة على أن إسرائيل ظلت تطور أسلحة الدمار الشامل وتهدد أمن وسلامة جيرانها والمنطقة جميعها.

إن آخر ما يحتاجه العالم اليوم هو حرب جديدة يُقتل فيها الأبرياء ويُشرد خلالها الأطفال والنساء والشيوخ. إن اللجوء إلى التسويات السلمية وإيلاءها الأولوية هو الخيار الطبيعي لجميع الدول المحبة للسلام، وهو الكفيل بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين وفق معايير موضوعية تستند إلى مبادئ العدل والإنصاف. وينبغي تشجيع التوجُّه الداعي للتريث وإعطاء المفتشين الوقت الكافي لممارسة مهامهم قبل التسرع في اعتماد إجراءات جديدة من المؤكد أن آثارها السلبية ستمتد عبر الزمان والمكان. ونرى أن الوضع لا يتطلب اعتماد أي قرار جديد من المجلس.

لنتذكر جميعا أن ميثاق الأمم المتحدة إنما وُضع من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وأن مجلسكم الموقر مُطالب بالمحافظة على الأمن والسلم الدوليين ولا يُنتظر منه - بأي حال - أن يتحول إلى قارع لطبول الحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل السنغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): قبل أيام قليلة، سيدي الرئيس، أتيح لي أداء واجب محبب إلى قلبي وهو أن أنقل إليكم تهانئي، وأود الآن أن أفعل ذلك مرة أخرى.

إن ما دأبنا على تسميته بقضية العراق هو الآن أحد أكثر بنود السياسة الدولية إلحاحاً على قائمة التحديات في جميع أنحاء العالم. وقد تكون التغطية المفرطة من جانب وسائط الإعلام للمناقشة بشأن العراق من ضمن تفسيرات تلك الحقيقة، ولكن بعض المراقبين قد لا يترددون في تقييم الأهمية المتزايدة للقضية العراقية على ضوء الهجمات الإرهابية المأساوية التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وظهور العنف مرة أخرى في الشرق الأوسط. وأود أن أؤكد أن السنغال، من جانبها، لا تريد أن تتورط في المناقشة المثيرة للجدل حول الربط الحقيقي أو الظاهري أو المفترض بين هذه الحقائق.

وبالمشاركة في المناقشة العامة لمجلس الأمن بشأن الحالة بين العراق والكويت، تود السنغال مجرد التركيز على شاغلين رئيسيين. الأول هو الالتزام الطاغي من جانب العراق وقادته بالامتثال، من دون أي شروط أو مشروطيات، لجميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن منذ عام ١٩٩١.

والشاغل الثاني هو الضرورة الملحة لاتخاذ إجراء دولي متضافر وشرعي تماماً، من خلال العمل الجماعي لمجلس الأمن، إذا فشلت بغداد في الامتثال أو رفضت عن عمد الالتزام بأوامر المجلس.

ربما لا داعي لأن أذكِّركم بأن بلدي، السنغال، هو أحد الدول الأعضاء القليلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي شاركت في تحالف درع الصحراء في عام ١٩٩١. ولقد كان الهدف الأساسي لهذا التعاون هو وضع حد للاحتلال العراقي للكويت وتمكين ذلك البلد الصديق من استعادة سيادته الكاملة على أراضيه.

وكان هذا التحالف قد أقيم بوضوح على أساس قرار لمجلس الأمن وتنفيذا له. ولقي ٩٣ جنديا سنغاليا حتفهم في حادث ارتطام مأساوي لطائرة وهم في طريقهم إلى الحج قبل عودتهم منتصرين إلى وطنهم بأيام. و لا تزال أسرهم والشعب السنغالي يفتقدونهم، ويتضامن معنا في ذلك جميع أعضاء تحالف درع الصحراء.

ولكن تلك الحرب كانت حربنا. فلقد كانت حرب المجتمع الدولي على العدوان، وكانت حربا من أجل احترام القانون الدولي والميثاق. وكانت حرب منظمتنا المشتركة، التي ما زال العراق والكويت جزءا لا يتجزأ منها.

وبعد مرور أحد عشر عاما على اتخاذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، لا تزال قضية العراق تفرض نفسها على جدول أعمال المجلس. وإذا كانت الجزاءات القاسية التي فرضها مجلس الأمن لم تُرفع بعد ولا يزال الشعب العراقي، للأسف، الضحية الرئيسية، يجب أن نقر بأن المسؤولية الوحيدة عن ذلك تعود إلى عدم امتثال حكومة العراق لقرارات المجلس.

ولا بد أن يستجيب العراق تماماً وبشكل ملموس إلى مطالب الكويت، بما فيها المطالب المتعلقة بإطلاق سراح المحتجزين الكويتيين وإعادة كل ممتلكات وسجلات دولة الكويت، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعليه، لا بد أن تذعن بغداد بالكامل لمتطلبات قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي قد تكون في حوزتها والامتثال بصرامة للالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بعدم حيازة أسلحة يحرمها المجلس.

علاوة على ذلك، فإن طرد مفتشي لجنة الأمم المتحدة الخاصة في عام ١٩٩٨ لا يمكن إلا أن يثير الشكوك والريبة والسخط من جانب المجتمع الدولي إزاء حقيقة نوايا العراق في الامتثال لالتزامات نزع السلاح الدولية. ولذلك فإن المجتمع الدولي ما زال تساوره شكوك مشروعة جدا تجاه العراق فيما يخص حيازته المحتملة لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية أو الجرثومية أو الإشعاعية أو حتى النووية. وهذا الشك قائم بالرغم من التأكيدات المتكررة من العراق وبالرغم من الزيارات المتعددة المنظمة إلى المواقع في الأشهر القليلة الماضية، والتي تم عرضها كثيرا في وسائط الإعلام.

أما وقد قلت ذلك ونوهت به، فإن بغداد بقبولها عودة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وبالتزامها أمام العالم أجمع بتقديم كل الضمانات المطلوبة حول الأمن والحركة وإمكانية الوصول إلى جميع المواقع المتفق عليها بدون شروط أو عراقيل، فهي قد اتخذت خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ولذلك يرحب وفدي بالاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والعراق في فيينا قبل بضعة أيام حول تفاصيل عودة المفتشين.

وبهذه الروح، تحث السنغال العراق بقوة على الامتثال الصارم لنصوص الاتفاق المبرم من خلال تيسير إمكانية الوصول الفوري وغير المشروط وغير المحدود إلى المواقع المشكوك فيها، بما في ذلك المواقع التي تعتبر حساسة.

ذلك لأنه يجب عمل كل شيء لمنع وقوع مواجهة عسكرية - بدلا من تأجيلها - تكون لها عواقب وخيمة على كوكبنا، وخاصة على تلك المنطقة العصيبة من العالم التي تعاني بالفعل من صراعات ومآس عديدة جدا، والتي كان أغلب ضحاياها دائما من السكان المدنيين العُزل، لا سيما النساء والأطفال.

ولا بد أن يفهم العراق وزعماؤه أنهم لن يكسبوا شيئا من المواجهة العسكرية. على العكس، سيخسرون كل شيء، مثلما سنخسر نحن، شعوب الأمم المتحدة، كل شيء. فالموارد الضخمة التي قد تبتلعها حرب، من المعروف تسلسل أحداثها مُسبقا، يمكن استخدامها في تعمير ذلك البلد صاحب التاريخ المجيد، وفي تخفيف معاناة شعبه وإعادة بناء مجتمع يكون أكثر ديمقراطية وسلما وانسجاما مع جيرانه وبقية المجتمع الدولي.

ويفهم بلدي تماما الشواغل الأمنية والإنسانية والوجودية وغيرها من شواغل دول أعضاء معينة. هذه الشواغل مشروعة تماما، خاصة على ضوء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ واستمرار الخطر الإرهابي في جميع

أنحاء العالم. ولكن لا يمكن التغلب بالفعل على العديد من الأخطار التي تهدد مستقبل البشرية إلا بالعمل المتعدد الأطراف والمخطط له بشكل جماعي وبأسلوب متضافر. ولهذا ترى السنغال أن أي عمل دولي قسري لا بد من تنفيذه ضمن إطار الأمم المتحدة ومن خلال مجلس الأمن، الذي يمكنه وحده أن يعطي لمثل هذا العمل شرعية دولية لا خلاف عليها.

لذلك فإن أهم شيء للمجلس هو أن يقيِّم مسؤولياته التاريخية تقييما كاملا في إطار ميثاق سان فرانسيسكو، والذي تقيدنا به بلا استثناء جميعا وبحرية وبلا تحفظات. فهناك خطر كبير لأن يفقد المجلس، ومعه الأمم المتحدة، المصداقية إذا لم يفيا بالتزاماتهما القانونية بشأن قضية العراق، وأيضا بشأن قضايا أخرى على جدول أعماله.

ولكي لا يتحول الاستثناء إلى قاعدة، ولكي لا تذوب المعايير فتتحول إلى نظام واسع من الاستثناءات ستطالب بها دول كثيرة، يمكن لنفس الجهد الذي يبذله المجلس على قضية العراق، بل ويتعين ذلك، أن يكون سابقة في إدارة القضايا الأخرى الملحة بشكل مماثل. فلا يمكن لدولة عضو في الأمم المتحدة أن تدعي أنها فوق الأمم المتحدة أو أن تعفي نفسها من نطاق القانون الدولي، لأن قرارات مجلس الأمن ملزمة للجميع، بما في ذلك الدول التي تتحدى الأمم المتحدة منذ ٣٥ عاما، الدول التي تملك أسلحة دمار شامل والدول التي تحتل عسكريا أراضي أجنبية خرقا لقرارات الأمم المتحدة.

لنكن معا متفائلين، ولكن معقولين، تجاه المستقبل، على أمل قوي بأن التعددية، المبدأ الأساسي لمنظمتنا، ستنتصر لصالح الجميع.

وفي حين يشحذ العديد منا الأسلحة بقلق، وتجفّ مآقي الشعوب التي نفدت مواردها، يجب أن نواصل معا البحث عن طرق غير مستكشفة لإيجاد حل دبلوماسي قائم على قوة القانون الدولي ومنبثق من موثوقية قرارات مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، تقدر السنغال بصفة خاصة التوضيحات التي قدمتها مؤخرا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن الهدف الحقيقي لنزع سلاح العراق، بينما نؤيد موقف الأوروبيين، خاصة فرنسا، التي تستحق جهودها ومبادراتها لحل الأزمة داخل الأمم المتحدة تقديرنا.

وفي البحث عن حل سلمي للنزاع بين العراق والأمم المتحدة، تؤيد السنغال الأمين العام كوفي عنان في جهوده الشخصية من أجل إيجاد حل يقوم على أساس الاحترام الصارم للمبادئ الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وندرك أن الأمم المتحدة كانت قد أُنشئت على أنقاض عصبة الأمم، التي كانت غير مبالية وتميل لسياسة الترقب والانتظار في تناولها لمصير البلدان الصغيرة. والأمم المتحدة، وقد أُنشئت في أعقاب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، تظل رسالتها رسالة سلام لا حرب، السلام فيما بين الدول، والسلام فيما بين الشعوب، والسلام فيما بين الأمم.

دعونا نرفض أن نكون أقل من مستوى المهمة، دعونا نظل دائما مخلصين لهذا الهدف الأساسي، الذي هو سبب وجود منظمتنا، وهو أولا وقبل كل شيء الرغبة في تجنيب الأجيال المقبلة ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل السنغال على العبارات الرقيقة التي وجهها اليَّ.

ونظرا لوجود عدد كبير من المتكلمين على قائمتنا، ونظرا لأن الوقت أصبح متأخرا - الساعة الآن ١٨/٠٥ - أزمع، بموافقة المجلس، تعليق جلستنا حتى غد صباحا، الساعة ١٠/٠٠ بالضبط.

عُلقت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.